بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣١٦ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ٢٣ رمضان ١٤٣٩ هـ - ٨ حزيران ٢٠١٨ م

من الانتخابات إلى الجنسية!

بعد إجراء الانتخابات النيابية بموجب قانون سمّي «نسبياً» لأول مرة في لبنان، انشغل الرأي العام بنتائج هذه الانتخابات وتداعياتها التي بدأت بتهمة التزوير في العدّ والتضليل في نقل الصناديق، سواء داخل الأراضي اللبنانية أو في بلدان الاغتراب. وتقدم عدد كبير من المرشحين بطعون واضحة في نتائج الانتخابات، لكنها - في معظمها - غير ملزمة للمجلس الدستوري، الذي يملك حق الحكم، دون أن يكون له أيّ دور في الرقابة على أعمال الفرز والاحصاء. وقبل أن تنتهي المهلة المعطاة لتقديم الطعون يفاجأ الجميع بمرسوم صادر عن رئاسة الجمهورية، ثم أضيف إليها رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية، يقضي بمنح حوالى أربعمائة شخص الجنسية اللبنانية، تحوم حول أسمائهم شبهات تجرح عدالتهم وحقهم في حيازة هذه المكرمة (الجنسية اللبنانية). وقد أحيلت «لائحة الشرف» هذه الى قيادة قوى الأمن لتنظر في الأسماء ومدى عدالتها، بل صدر قرار من رئاسة الجمهورية يمنح حق الطعن لأيّ مواطن عبر أجهزة قوى الأمن ابتداءً من الاثنين القادم. فهل كان المطلوب هو التغطية على نتائج الانتخابات وما شابها مما سماه بعض المرشحين تزويراً.. أم هي حملة دعائية لرئيس الجمهورية ليبقى «الرئيس القوي» على رأس «التكتل القوي»؟!

الطعون بالانتخابات تضع المجلس الدستوري أمام امتحان الثقة فهل ينجح؟

الاستراتيجيّة الدفاعيّة محور اهتمام داخلي ودولي

خطيب الأقصى: «صفقة القرن» خطة «إسرائيليّة» بثوب أمريكي

شهيدة.. وعشرات الإصابات في جمعة «من غزة إلى حيفا»

الخيار المرّ للنظام السوري بين إيران وروسيا

النظام السوري يصعّد ضد الأكراد: رسائل سياسيّة لواشنطن

واجبان تجاه تركيا إبّان الانتخابات القادمة

أردوغان يحذّر من المساس بحقوق الأكراد

موسى: المطلوب تسوية لإنجاز التشكيلة الحكومية

دعا عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب ميشال موسى، الى «الإسراع في تشكيل الحكومة، لأن الوضع الاقتصادي صعب، وهناك الكثير من الأمور تنتظر البت بها»، معتبراً أن «المطالب المتعددة والمتضاربة من قبل كل الكتل النيابية هو شيء طبيعي، ويحصل عند تأليف كل الحكومات». ولفت الى أن «المطلوب اليوم الذهاب الى تسوية بين الأفرقاء لإنجاز التشكيلة الحكومية».

ورأى في حديث الى اذاعة «صوت لبنان ٩٣،٣» أن «ملف التجنيس خلق الكثير من البلبلة والآراء المتضاربة بين الأفرقاء، وهو اليوم سلك المسار الصحيح، بعد أن سلم الى الأمن العام للتدقيق بالأسماء ودرسها قبل التنفيذ ليبنى بعد ذلك على الشيء مقتضاه».

جعجع: حجمنا ليس كافياً لتحقيق التغيير

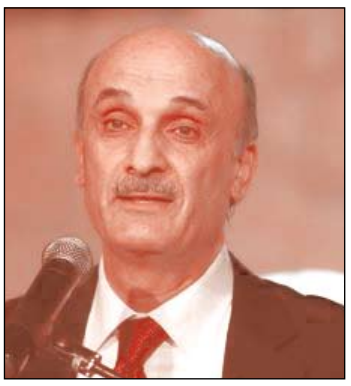

رأى رئيس حزب «القوّات اللبنانيّة» سمير جعجع «أننا إن لم نقم كقيادة حزبية ونواب وأصدقاء بالتغيير المطلوب في البلاد فإن هذا التغيير لن يحصل»، مشيراً الى أن «هناك مهمات جساماً ملقاة على عاتقنا وإن نظرنا إليها وجدنا أن حجمنا الكبير الذي نحن عليه ليس بكافٍ وحده لتحقيقها وإنما نحن بحاجة الى كلّ دقيقة عمل وجهد من أجل القيام بها».

وقال خلال عشاء تكريمي أقامه وعقيلته النائب ستريدا جعجع، في دارتهما في معراب، على شرف تكتل «الجمهورية القوية»: «هناك جيش من البشر كان يعمل بتنسيق تام وفق تعليمات واضحة من أجل إيصالنا إلى النتيجة التي حققناها، ولولا عملهم لما كانت هناك لا نجمة ولا نجوم في الحزب».

العمالي: لاعتماد سياسة نفطية وطنية شاملة

اكد الاتحاد العمالي العام مجدداً في بيان أن «لا حل لأزمة أسعار المشتقات النفطية وخصوصاً مادة البنزين من بينها إلا بسياسة نفطية وطنية شاملة تستعيد الدولة فيها هذا القطاع كاملاً من الشركات والاستيراد من دولة إلى دولة وإعادة تشغيل المصافي القائمة وتوسيعها وتحديثها وتوزيع كامل المواد النفطية وتسعيرها باعتبارها سلعة اقتصادية استراتيجية وطنية».

ولفت الى ان «الدولة لا تزال في موقف المتفرج على صعود أسعار البنزين وباقي المشتقات وكأنها تستمرئ ازدياد المدخول الناتج من زيادة الـTVA على هذه المادة الواسعة الاستهلاك والمقدرة بـ ١١٠ ملايين صفيحة سنوياً، ضاربة عرض الحائط بأن ازدياد أسعار المحروقات عموماً يشكل باباً أساسياً من أبواب التضخم في الأسعار لأن المحروقات تعني كلفة النقل التي تشمل جميع البضائع والسلع والخدمات وبدل نقليات العمال والموظفين، فضلاً عن ازدياد كلفة الصناعة والزراعة التي تترجم عادة زيادة على أسعار السلع ويدفع ثمنها المستهلك وحده».

وساطة أميركية جديدة لحلّ النزاع البحري

قال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز، إن أفكاراً جديدة طرحت عبر قناة سرية أميركية للوساطة في النزاع البحري بين «إسرائيل» ولبنان بشأن التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، مضيفاً «أنها تعزز احتمالات التوصل إلى اتفاق جزئي هذا العام».

وقال شتاينتز في مقابلة مع «رويترز»: «هناك بعض الأفكار الجديدة على الطاولة. إنها أكثر مما يمكنني مناقشته».

ويشرف شتاينتز على التنقيب عن الطاقة في «إسرائيل» ويقود مفاوضات غير مباشرة مع لبنان.

وكانت إسرائيل قد حذرت شركات الطاقة اللبنانية في الآونة الأخيرة من التنقيب بالقرب من حدودها. وقال الكونسورتيوم الذي من المفترض أن ينقب في منطقة الامتياز ٩ إنه سيظل بعيداً عن المنطقة المتنازع عليها.

عون: مطالبتنا بعودة النازحين غير عنصرية

قال رئيس الجمهورية ميشال عون أمام وفد من مجلس الأمناء المنتخب لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية برئاسة فيصل سنو: «الوضع الاقتصادي الذي يعيشه لبنان صعب، ويعود السبب إلى تراكم الأزمات ومنها الأزمة العالمية التي بدأت قبل الحروب، فيما أغلقت الحروب التي اندلعت الطرق في اتجاه المنطقة العربية الحيوية التي نتكامل معها اقتصادياً. أما النقطة الثالثة فتتعلق بالنزوح السوري الكثيف باتجاه لبنان الذي بات يشكل نحو ٥٠ في المئة من عدد اللبنانيين وهذا أمر له ثمنه الباهظ، لذلك نرفع الصوت عالياً لعودة النازحين إلى بلادهم مع عودة الأمن إلى الأراضي السورية. هذا الموضوع يجب أن يتفهمه الجميع، لأنه نابع من مصلحة لبنان وليس من عنصرية في التعاطي أو غيره، ولم يعد هناك من قدرة لنا على التحمل. وهذا الأمر سيحظى بالأولوية في المرحلة المقبلة لأنه جزء من الأعباء الاقتصادية التي نتحملها».

«المستقبل» لعدم الإفراط في التجاذب حول التأليف

توقفت كتلة «المستقبل النيابية» عند بعض التجاذبات السياسية التي ترافق المشاورات الجارية لتأليف الحكومة ورأت فيها «تعبيراً طبيعياً عن مواقف الكتل بعد أقل من أسبوعين على قرار التكليف، وامتداداً لأجواء الانتخابات النيابية وما ترتب عنها من نتائج. وهي تجاذبات لا تتجاوز بهذا المعنى حدود المألوف في تشكيل الحكومات، وما زالت في النطاق المقبول للأخذ والرد بين القوى المعنية».

وأكدت الكتلة في بيان بعد اجتماعها برئاسة الرئيس سعد الحريري في «بيت الوسط» أن «التوافق المعلن من مختلف الأطراف على أهمية التوصل إلى صيغة حكومية جامعة، تتصدى بجدارة ومسؤولية لتلك التحديات، يجب أن يشكل حافزاً لتسهيل مهمة الرئيس المكلف، والتخفيف من دفاتر الشروط والشروط المضادة، والانطلاق بورشة عمل وزارية جدية، تكون في مستوى ما يتطلع إليه اللبنانيون، وما يتوقعه المجتمع الدولي من لبنان ومؤسساته الدستورية، لوضع نتائج مؤتمرات الدعم والمساندة موضع التنفيذ».

جنبلاط: كفى استهزاءً بعقول الناس!

غرّد رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» النائب السابق وليد جنبلاط عبر حسابه على «تويتر»، قائلاً: «الأجهزة الأمنية منكبة على معرفة كيفية حصول التجنيس. كفى استهزاءً بعقول الناس، فرئيس الحكومة قال انها صلاحية رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية قال ان التجنيس الافرادي يعزز الهوية. هويتنا تتعزز فعلاً بأشخاص من هذه الطينة النادرة. خبرونا انكم تصالحتم مع رامي مخلوف مش أفضل».

الجميّل: الأولوية لدرس مرسوم التجنيس

شدد رئيس حزب «الكتائب اللبنانية» النائب سامي الجميل، على أن «الأولوية في هذه المرحلة هي الحصول على مرسوم التجنيس لدراسته وإبداء الرأي فيه»، مشيراً الى أن «القيام بأي خطوة قانونية ودستورية يتطلب أن يكون لدينا النص والأسماء الكاملة». وشكر رئيسَي حزبي «القوات اللبنانية» و«التقدمي الإشتراكي» على تجاوبهما مع طلبه بعقد إجتماع.

وجهة نظر

العراك السياسي قبل التشكيل

بقلم: أيمن حجازي

في غمار السعي الى تشكيل الحكومة الجديدة، تبدو الساحات الطائفية مختلفة جداً في درجات الحرارة التي تجتاحها في هذا الخضم. ففيما ترتفع الحماوة في الساحة المارونية خصوصاً وفي الساحة المسيحية عموماً، تنخفض الحرارة كلياً في الساحة الشيعية التي لا تشهد أي مستوى من مستويات التجاذب حول الحصص الوزارية في داخل البيت الشيعي اللبناني.

أما في الساحتين السنّية والدرزية، فإن العصف منحصر في زاوية محددة غير مشابهة ولا موازية لما هو قائم في الساحة المسيحية من أجواء ملحمية عاصفة بين حزب «القوات اللبنانية» و«التيار الوطني الحر»، وحتى بين تيار المردة والفريقين الأخيرين. ويشبّه البعض واقع الحال بين «الوطني الحر» و«القوات» وكأنها حرب إلغاء سياسية شبيهة بحرب الإلغاء العسكرية التي نشبت بين الجانبين في عام ١٩٩٠. ولا يبدو أن تفاهم معراب الذي جرى التوصل اليه بين القوتين المسيحيتين الأكبر في كانون الثاني من عام ٢٠١٦، قادر على الصمود أكثر. فالتيار الوطني الحر الذي يسعى الى الحصول على ستة مقاعد وزارية في الحكومة القادمة ما خلا حصة رئيس الجمهورية، لا يرى أن حصة حزب القوات اللبنانية تتجاوز الثلاثة مقاعد. فيما يتسلح القواتيون بنص من تفاهم معراب يقول بالمساواة بين حصتي التيار العوني وحزب القوات في الحكومة. هذا فضلاً عن تطلع القوات الى استمرار موقع نائب رئيس الحكومة في حوزتهم في الحكومة المقبلة.

في المقابل، تبدو الساحة الشيعية هادئة لأن الأمور محسومة فيها، والتفاهم تام وشامل بين حركة أمل وحزب الله اللذين يشكلان كامل المفردات النيابية الشيعية، ما يجعل القسمة سهلة بين طرفي الثنائي الشيعي... والحصة الشيعية البالغة ستة مقاعد وزارية في أي حكومة ثلاثينية مفترضة تمنح كل طرف ثلاثة مقاعد وزارية تنازل حزب الله فيها عن الوزارة السيادية (وزارة المالية) لمصلحة حركة أمل.

وتبرز على الساحة الدرزية حالة تصارع حادة على المقعد الوزاري الثالث الذي يعتبره الحزب التقدمي الاشتراكي حقاً طبيعياً له بعد انفراط عقد الكتلة النيابية التي كان يرأسها الأمير طلال ارسلان والتي كانت تضم نائبين درزيين ونائبين مسيحيين ذوَي ميول وخلفية عونية واضحة. في حين أن الكتلة النيابية الحالية التي أعلن الأمير طلال ارسلان ترؤسها (وفق الحزب التقدمي الاشتراكي) مصطنعة بالكامل لأنها تضم الى جانب ارسلان ثلاثة نواب مسيحيين تمت استعارتهم بالكامل من كتلة التيار الوطني الحر، ما يشكل دفرساواراً في داخل البنية السياسية الدرزية اللبنانية تهدف الى سلب القوة الدرزية الأبرز حقها في المقعد الوزاري الثالث.

في الساحة السنّية يخوض الرئيس سعد الحريري معركة الدفاع الشرسة ضد اقتحام حصنه من خلال السعي الى تمثيل السنّة المتحالفين مع «حزب الله» أو المعارضين لتيار المستقبل في الحكومة القادمة من خلال حصول هؤلاء على مقعد وزاري سنّي أو أكثر. ويستند الرئيس الحريري في مسعاه هذا الى تفهم ايجابي من قبل التيار الوطني الحر للظرف الذي يمر به رئيس تيار المستقبل الذي ما زال يمثل القوة النيابية الأبرز في الساحة السنّية.

انها معارك الساحات الطائفية والمذهبية والمساحات التي ينبغي أن يمسك بها أمراء الطوائف والمذاهب في جمهورية تضم عدة ممالك تعاني من ثنائيات شتى وتستنزف البلد على الدوام في عراكات سياسية مستدامة بعدما استحالت العراكات العسكرية المشؤومة ولله الحمد. فيا أهلاً وسهلاً بالعراك السياسي، عندما يشكل بديلاً موضوعياً للعراك العسكري والأمني المدمر الذي يجتاح أقطاراً ودولاً عديدة في المنطقة.

الجماعة الإسلامية تستغرب طريقة تمرير مرسوم التجنيس وترى الأولوية في إعطاء المرأة اللبنانية حق منح الجنسيّة لأبنائها

عقد المكتب السياسي للجماعة الاسلامية اجتماعه الأسبوعي، وناقش العديد من القضايا والمستجدات، وتوقف عند اللّغط الحاصل حول مرسوم التجنيس الذي وقّعه رئيس الجمهورية والملابسات التي شابت إصداره.

واستغرب المكتب السياسي الكتمان الذي رافق تمرير مرسوم التجنيس بعيداً عن الأضواء، وعدم نشر الأسماء أو المعايير التي تم اعتمادها لمنح الجنسية لهؤلاء الأشخاص دون غيرهم، ما يشير الى شبهة كبيرة بوجود خلل في هذه المعايير، خاصةً أن بعض الأسماء المسرّبة تدور حولها علامات استفهام كبيرة لجهة وجود متابعات بحق بعضها أو تهرّب بعضها الآخر من عقوبات دولية أو العمل كواجهات اقتصادية لمصلحة النظام في سوريا.

واستنكر المكتب السياسي الطلب من المواطنين الإبلاغ عن أي شائبة متعلقة بالمستفيدين من المرسوم غير المنشور، مستغرباً في الوقت عينه تحويل الملف للأمن العام بعد توقيع المرسوم وليس قبله، ما يدل على الاستخفاف في التعامل بملفات حساسة كملف التجنيس.

ورأى المكتب السياسي أن الأولوية في أي عملية تجنيس يجب ان تكون لأبناء الأم اللبنانية الذين تربوا في احضان الوطن ودانوا بالولاء له، مطالباً بوضع معايير واضحة للتجنيس تبعده عن الاستنسابية والاستثمار السياسي والمالي.

احتجاب «الأمان» في عيد الفطر

تتقدم أسرة مجلة الأمان إلى اللبنانيين والمسلمين جميعاً بأزكى التهاني احتفاءً بحلول عيد الفطر المبارك.

وبهذه المناسبة تحتجب المجلة الأسبوع القادم، لتعود إلى الصدور يوم الجمعة الذي يلي عيد الفطر.. وكل عام وأنتم بخير.

«أسرة الأمان»

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

«قلب العروبة» في ذكرى النكسة الخامس من حزيران

بعد أكثر من خمسين عاماً من النكسة، أو الهزيمة، أو حرب حزيران التي لم تكد تبدأ حتى انطفأت نيرانها على الأرض، بعدما دمرت إسرائيل جيوش الدول العربية التي كانت قد وعدت شعوبها بانتصار ساحق، سوف يستعيد فلسطين السليبة، فكانت النتيجة أن دمرت القوة الجوية المصرية، في بداية الحرب القصيرة الأمد، مثلما دمرت الجيوش العربية المشاركة، واجتاحت إسرائيل غزة وسيناء. وعلى الجبهات الأخرى، احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان والقنيطرة. حصلت إسرائيل، في تلك الحرب، على أكثر مما كانت تطمح إليه حينها، منذ إعلان تأسيسها عام النكبة ١٩٤٨، ونشطت الجمعيات الصهيونية لتسهيل الهجرة إلى فلسطين المحتلة، وتدفقت الأموال والمساعدات من أميركا وألمانيا، إلى الدولة الصهيونية التي عرفت كيف تستغلها وتستثمرها، لتمكين كيانها، مع التذكير هنا بأن قرار توحيد القدس كان قد صدر عن الكنيست الإسرائيلي في تلك الفترة، في ٢٧ حزيران ١٩٦٧، بما يشبه الإجماع أثناء التصويت للقانون، واشتعلت نيران الخذلان في صدور أبناء هذه الشعوب المصدومة التي وضعتها الهزيمة في حالة من الذهول أمام أسئلة كثيرة، لم تستطع كل القوى السياسية والفكرية الإجابة عنها.

بعد هذه السنوات الطويلة التي شهد فيها العالم تطوراً بسرعة فلكية، تعلمت خلالها شعوب عديدة من تجاربه المريرة، فنهضوا من رمادهم وركام انكساراتهم، ليرمموا ويبنوا ويؤسسوا دولاً صارت رائدة وصاحبة موقع راسخ بين الأمم القوية. تعيش شعوب منطقتنا انتكاسةً أقسى وأشرس، انتكاسة الشعور العارم بالهزائم والإحباط المرير النافذ إلى العمق، وهي التي أرادت فقط أن تنعم بالحرية والاستقلال في بلدانها، فتآمر العالم عليها، ودمر أوطانها وأجهض أحلامها.

تعود النكسة وأجواء الهزيمة لتؤجج الشعور بالغبن والظلم، وتشعل النيران في الصدور أكثر، على وقع الوحشية التي تلاقيها الشعوب العربية، في فلسطين وحولها. يُقتل الفلسطينيون بحقد وإصرار على مرأى العالم في مسيرة العودة الكبرى التي يريدون من خلالها لفت أنظار العالم إلى حقهم المسلوب، وإلى حلم العودة إلى أراضيهم التي هجروا منها، ليحل محلهم مستوطنون آخرون، وهم أصحاب الأرض.

أسئلة الماضي التي طرحتها هزيمة حزيران، ولم تلقَ إجاباتٍ بعدما ألهت الأنظمة التي استلمت المرحلة ما بعد الهزيمة شعوبها بمشكلات حياتية، ومارست قمعها وطغيانها، وشلت الحراك السياسي، حتى لم يعد هناك نخبٌ يمكن أن تؤثر في وعي الشعوب، تلك الأسئلة تعود اليوم محمّلةً بأسئلةٍ أخرى، تنتظر من يجيب عليها، بعدما انهارت الأيديولوجيات، وتاهت الحركات القومية في سراديب العنصرية القاتلة التي كانت سبباً أساسياً في ما آلت إليه شعوب المنطقة، وخلفت وراءها تياراتٍ من الانكسارات، جرفت الشعوب باتجاه التطرّف والحركات الأصولية، بعدما خابت الآمال بالقيادات والزعماء والأحزاب والأنظمة بكل أشكالها.

لابدّ من إعادة النظر والتفكير بمفردات وشعارات كثيرة، في ظل الوضع الكارثي الذي آلت إليه الأمور في سورية، البلد الذي رفع شعار المقاومة والممانعة طوال خمسين عاماً، وباعتبارها كانت «قلب العروبة النابض»، والمدافعة عن حق الشعب الفلسطيني في استعادة أراضيه المغتصبة وبناء دولته، سورية التي رفعت شعارات القومية والحرية والاشتراكية والديموقراطية وحق الشعب في تداول السلطة، والهوية الموحدة وغيرها الكثير، سورية الدولة التي تقرّ نظرياً بالمواطنة أساساً للانتماء وبناء الدولة، بينما صادرت المجال العام، بقيادة حزب وحيد للدولة والمجتمع، لجهة القومية العربية، وضيّقت الفضاء على باقي مكونات الشعب السوري القومية.

لذلك كله، وأمام النكسات الكبيرة التي يتعرّض لها الشعب السوري، لابدّ من وقفة مع الذات، وطرح الأسئلة التي يفرضها الواقع المرير. أسئلة تدور حول الأسباب التي دفعت بسورية إلى قاع بلا قرار إلى الآن؟ وحول الهوية السورية الضائعة والمُضيّعة بين الأمس واليوم؟ لم يبلور النظام الحاكم فكرةً عن هوية سورية خاصة، ولم تسع المعارضة التي ادّعت تمثيلها الشعب السوري إلى بلورة فكرة بديلة، وكانت النتيجة أن انزلق حراك الشعب باتجاه الحرية، وامتلاك قراره نحو مستنقع الحمم الحارقة. بدلاً من أن يكون التنوع الثقافي والديني والعرقي القديم في سورية سبباً ودافعاً لبناء كيان سياسي حديث، يقوم على أساس المواطنة، ويضع دستوراً مستقلاً، يحرّره من أي صبغة طائفية أو قومية أو عرقية، فإن ما حصل ويحصل هو نكسات تتوالد من بعضها، وانحدار نحو الحروب والاقتتال بين مكونات الشعب، وانجرار السياسي خلفَ العسكري، فالحكم في سورية للسلاح والقوة المدعومة خارجياً، والنتيجة هي طمس معالم هوية سورية.

وبهذه الحجّة المضللة، تمتد الأيادي الطامعة إلى سورية، وتدير صراعاتها فوق أرضها، معتمدةً ومعوّلةً على ولاءات محلية، تتوزع بين نظام ومعارضيه، فتكون لإسرائيل ذريعة إضافية للاعتداء على السيادة السورية التي ما زالت تحتفظ بحق الرد، وتُراكمه في بنوكها الممانعة، بينما لم يعد القرار وطنياً أو سيادياً. لقد أدخلتنا الأزمة والمؤامرات التي كانت ذريعةً، فأصبحت واقعاً تحت نوع آخر من الاحتلالات والانتدابات والوصايات، ولم نعد نعرف أي سورية نريد ونحلم ونطمح بها، وأي خريطة يمكن أن يمثلها علم وحيد يتفق عليه أبناؤها. هل ستُنسي النكساتُ السورية شعبَها نكسة حزيران التي حقنته بنسغ الهزيمة منذ خمسين عاماً، فأفقدته الثقة بنفسه، وعندما صحا وأراد إعادة الاعتبار إليها، انهالت عليه النكسات كالوابل!■

بالتزامن مع مساعي تشكيل الحكومة:

الاستراتيجيّة الدفاعيّة محور اهتمام داخلي ودولي

بالتزامن مع الجهود السياسية التي يبذلها رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري بالتعاون مع بقية الأطراف اللبنانية للإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة، بدأت جهات دولية وإقليمية وداخلية بالتحضير لمناقشة «الاستراتيجية الدفاعية» بعد الانتهاء من تأليف الحكومة.

وأوضحت مصادر دبلوماسية في بيروت لـ«الأمان» ان الأطراف الدولية والأمم المتحدة تركز في هذه المرحلة على اعداد الملفات والمعطيات حول الاستراتيجية الدفاعية وكيفية تنظيم دور «حزب الله» العسكري في المرحلة المقبلة، في ظل صعوبة نزع هذا السلاح حالياً.

وعقد مركز الشرق الأوسط للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (القريب من حزب القوات اللبنانية) بالتعاون مع المنتدى الإقليمي للاستشارات والدراسات (يرأسه العميد الركن الدكتور خالد حمادة ومؤسسة كونراد ايدناور الألمانية) جلسة نقاش مغلقة حول الاستراتيجية الدفاعية ومستقبل استقرار لبنان بين القرارات الدولية والضغوط الإقليمية، شارك فيها عدد من الباحثين والشخصيات اللبنانية والدولية.

وكان رئيس الجمهورية العماد ميشال عون قد أعلن قبل الانتخابات النيابية «أن ملف الاستراتيجية الدفاعية سيناقش بعد الانتخابات وسيعقد حوار داخلي حول هذا الملف»، كذلك أكد مؤتمر روما الدولي، الذي عقد من أجل بحث دعم الأجهزة والقوى الأمنية والعسكرية اللبنانية قبل عدة أشهر، في بيانه الختامي ضرورة بحث الاستراتيجية الدفاعية مجدداً والتزام لبنان القرارات الدولية. فما هي أسباب الاهتمام الدولي والإقليمي والداخلي بملف الاستراتيجية الدفاعية؟ وكيف ينظر «حزب الله» الى هذا الاهتمام؟ وهل تنجح الجهود الداخلية والخارجية في التوصل إلى حلول سياسية حول سلاح «حزب الله» والمقاومة؟

الاهتمام بالاستراتيجية الدفاعية

بداية ما هي أسباب عودة الاهتمام الدولي والإقليمي والداخلي بالاستراتيجية الدفاعية في هذه المرحلة؟

تقول مصادر دبلوماسية في بيروت لـ«الأمان»: «ان الاهتمام الدولي بالاستراتيجية الدفاعية مرتبط بالتطورات الإقليمية والداخلية، فحزب الله تمدد في السنوات الماضية الى خارج لبنان وأصبح دوره إقليمياً، ولم يعد بالإمكان حالياً طرح مشروع نزع سلاح الحزب أو سلاح المقاومة لأسباب داخلية وخارجية، ولذلك أصبح اهتمام الجهات الدولية اليوم كيفية اعادة حصر دور الحزب داخلياً والعمل لتعزيز دور الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية كي تكون قادرة مستقبلاً على حماية لبنان وتطبيق القرارات الدولية والحفاظ على الاستقرار ومنع تدخل الأطراف اللبنانية في الأحداث الإقليمية».

وتضيف المصادر: «تزامناً مع التطورات الحاصلة خارجياً، فإن نتائج الانتخابات النيابية والتقدم الكبير لحزب الله وحلفائه وزيادة الدور الداخلي للحزب، تفرض العودة لبحث الاستراتيجية الدفاعية، والعودة للمشاريع التي طرحت سابقاً خلال الحوارات الوطنية التي عقدت عام ٢٠٠٦ وبعد حرب تموز من أجل الوصول لاستراتيجية دفاعية موحدة».

وتزامناً مع هذه الأجواء الدولية والإقليمية، فإن حرص رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وبعض القوى اللبنانية على الدعوة مجدداً لبحث ملف الاستراتيجية الدفاعية يهدف حسب بعض المصادر السياسية لطمأنة القوى السياسية الداخلية وارسال رسائل إيجابية للخارج بأن لبنان حريص على حماية الاستقرار والتزام سياسة النأي بالنفس والوصول الى رؤية موحدة حول سلاح «حزب الله» والمقاومة.

موقف «حزب الله» والتوقعات المستقبلية

لكن ما هو موقف «حزب الله» من الدعوة لمناقشة الاستراتيجية الدفاعية بعد تشكيل الحكومة؟ وهل سيتم التوصل الى نتائج عملية في هذا الملف الشائك؟

بداية ماذا عن موقف «حزب الله» من الدعوة الى مناقشة الاستراتيجية الدفاعية مجدداً؟ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله رحب في أحد خطاباته بدعوة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى العودة للحوار حول الاستراتيجية الدفاعية، ودعا نصر الله للاستفادة من كل التطورات والأحداث التي حصلت منذ حرب تموز ٢٠٠٦ وحتى اليوم من أجل تقديم مقاربة جديدة لموضوع الاستراتيجية الدفاعية.

وتقول الأوساط المطلعة على أجواء الحزب ان «حزب الله» لا يمانع طرح ملف الاستراتيجية الدفاعية، وان لدى الحزب رؤية شاملة حول هذا الموضوع، ولا سيما في ظل التحديات الجديدة التي يواجهها لبنان، إن في مواجهة العدوّ الصهيوني والتهديدات التي يطلقها بشأن الثروة النفطية وبناء الجدار الإسمنتي، أو على صعيد مواجهة المجموعات الإرهابية التي كان لها دور فعّال في السنوات الماضية في الساحة اللبنانية وعلى الحدود، وان «حزب الله» لا يزال يتمسك بمعادلة (جيش، شعب، مقاومة)».

لكن هل يؤدي النقاش والحوار حول الاستراتيجية الدفاعية الى نتائج عملية، أم ينتهي كما انتهت المؤتمرات الحوارية السابقة؟

لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بشكل حاسم ونهائي اليوم، لأن دور «حزب الله» وسلاحه لم يعد ملفاً لبنانياً داخلياً، بل أصبح لـ«حزب الله» دور إقليمي متزايد في الملف السوري وبعض دول المنطقة، وهذا ما يؤكده مسؤولو الحزب في أكثر من موقف وتصريح.

ولذلك فإن مناقشة مستقبل ودور سلاح «حزب الله» مرتبطة بملفين أساسيين، الأول الملف الداخلي وتصاعد دور الحزب على صعيد الدولة والحكومة والقضايا الداخلية، لأنه كلما ازداد هذا الدور، استلزم من «حزب الله» التعاطي بإيجابية على صعيد مستقبل سلاحه ودوره الخارجي. والملف الثاني التطورات الجارية في المنطقة، فكلما اتجهت الأوضاع في المنطقة والإقليم نحو التصعيد زاد دور الحزب الخارجي، والعكس صحيح، فإذا جرى التوصل الى تسويات للأزمات الإقليمية ولا سيما الحرب في سوريا، فإن ذلك يتطلب من الحزب العودة الى الداخل اللبناني.

إذن لا يمكن تحديد الإجابة مسبقاً، لكن يبدو ان كل المعطيات الداخلية والخارجية تؤكد ان ملف الاستراتيجية الدفاعية سيوضع على نار حامية بعد تشكيل الحكومة والنقاش مفتوح على كل الاحتمالات.■

قاسم قصير

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

الطعون بالانتخابات تضع المجلس الدستوري أمام امتحان الثقة.. فهل ينجح؟

بقلم: وائل نجم

يوم الأربعاء (٦/٦/٢٠١٨) انتهت المهلة القانونية المحدّدة لتقديم الطعون بالعملية الانتخابية التي جرت في السادس من أيار الماضي، وبنتائجها التي أعلنت على الرغم مما شاب هذه العملية من مخالفات فاضحة وصريحة، سواء للقانون الإنتخابي، أو للعملية الانتخابية، أو لعملية فرز الأصوات. وقد ترك كل ذلك انطباعاً سلبياً على العملية، وأرخى بظلال كثيفة من الشك حول ما سيصدر عنها من مفاعيل إذا لم يُصر إلى تصحيح الخلل الواضح، من خلال المؤسسات الدستورية.

المجلس الدستوري الذي أُسند إليه دستورياً وقانونياً مهمة الفصل في الشكاوى التي ترد حول الانتخابات تلقّى عشرات الطعون من مرشحين ولوائح في مختلف الدوائر. وقد تضمّنت هذه الطعون مواد وأدلة وقرائن حسيّة على المخالفات التي جرت، بل ويذهب البعض إلى القول إن عمليات التزوير الواسعة التي حصلت إن بدّلت النتائج في الكثير من الدوائر، هذا فضلاً عن المخالفات والخروقات الواسعة للقانون الانتخابي.

السلطة السياسية المتمثلة بالحكومة أخذت قرارها ومضت قدماً في الخطوات التالية التي بنتها على نتائج الانتخابات دون الاكتراث بكل الحديث عن المخالفات والتزوير، واعتبرت أن المهمة المتعلقة بالفصل في مسألة المخالفات والتزوير ليست من اختصاصها، بل من اختصاص المجلس الدستوري، وبعد أن يضع المرشحون أو المتضررون أو اللوائح القرائن والأدلة الحسيّة بين يديه.

اليوم وبعد الطعون التي تقدّم بها مرشحون ولوائح وربما معنيون آخرون أمام المجلس الدستوري حول مجمل العملية الانتخابية، وحول نتائجها، باتت المسؤولية والكرة اليوم في ملعب المجلس الذي ينتظر منه اللبنانيون الفصل في هذه القضية وإنصاف المرشحين، والناخبين، والبلد بوجه عام.

لقد أثبت هذا المجلس في مرّات سابقة أنه صاحب قرار حرّ ولا يخضع لأية جهة سياسية أو غير سياسية، سواء كانت داخل السلطة أو خارجها، وقد أبطل المجلس على سبيل المثل لا الحصر، مؤخراً، العمل بالمادة ٤٩ من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٨. وردّ المجلس في وقت سابق أيضاً قوانين كان لها علاقة بسلسلة الرتب والرواتب. وفي سنوات غابرة أبطل المجلس نيابة بعض الذين أُعلن فوزهم في بعض الدوائر، وطلب إعادة الانتخابات في تلك الدوائر، بعدما تثبّت من المخالفات أو ربما التزوير، أو ما يقدح بصحة إعلان فوز أولئك المرشحين في حينه. وقد كان لكل تلك القرارات التي اتخذها المجلس وقْع على المواطن اللبناني، إذ شعر بأنه على الرغم من الأجواء السلبية التي يعيشها على المستوى الإقتصادي حيث الأزمة في تفاقم مطّرد، أو على المستوى السياسي حيث المحاصصة الفاضحة في مسألة تأليف الحكومة، أو على المستوى الأمني والقضائي حيث يشعر الكثيرون بأن القانون لا يطبق على الجميع بعدالة، بل باستنسابية، لقد شعر المواطن على الرغم من كل هذه الأجواء بأن هناك مؤسسة في الدولة ما زالت تملك قرارها وبإمكانها أن تقول نعم أو كلا، وأن تنصف الناس، وتشكل بالنسبة إليهم الملاذ الذي يحتمون به في زمن التزوير والتجاوزات، وبذلك فإنه يقوم بدور كبير جداً في بناء الثقة بالدولة من جديد، وفي الرهان على المؤسسات وعلى منطق قوة القانون، وليس على منطق قانون القوة والبلطجة.

لا ندري، نحن المواطنين، طبيعة الطعون التي قُدّمت أمام المجلس الدستوري وما تضمّنته من قرائن وأدلة وبراهين على التجاوزات والخروقات والتزوير، فهي ملك أصحابها، وملك المجلس حصراً، إلا إذا قرر أصحابها نشرها في الإعلام بشكل كامل. ولكننا ندري وعلى يقين جداً أن المخالفات والخروقات يوم الانتخابات كانت بالعشرات، «وعلى المكشوف». ندرك ونعرف وندري أن عمليات الفرز شابها ما شابها من عمليات تزوير وشطب أسماء وتجيير أصوات، لأننا ببساطة كنا نحن ضحيتها، أيّ منّا كان يمكن أن يكون ضحية هذه العمليات، حتى أن بعض المرشحين وأقربائهم كانون ضحية عمليات تجيير الأصوات. فهل ذلك يحتاج منّا لأنفسنا إلى إقناع أن عمليات الفرز شابها ما شابها من تزوير؟!

اليوم المجلس الدستوري أمام تحدّي بناء ثقة اللبنانيين بالدولة ومؤسساتها، أو هدم هذه الثقة و«الكفر» بالدولة وكل ما يتصل بها، لأنها ستكون في نظر الكثيرين عبارة عن شركة يتقاسمها أصحاب النفوذ والمافيات الذي قد يكونون مستعدين لتوزير الحاضر والماضي والمستقبل من أجل الإبقاء على هذه الشركة التي لا تنظر إلينا إلا على أننا عمّال فيها في زمن إقطاعية خبيثة ومقنّعة لا ترحم أحداً على الإطلاق.

المجلس الدستوري اليوم هو أمل اللبنانيين في بناء دولة المؤسسات، فهل ينجح في هذا الاختبار؟ أم ترى يعود ويخضع لمنطق قانون القوة الذي يتحكم به حيتان المال والسياسية في لبنان؟!■

بعد الضجّة حول مرسوم التجنيس التسوية ما زالت قائمة وبألف خير

يبدو أن التسوية السياسية التي جاءت بالعماد عون رئيساً للجمهورية في ٢٠١٦/١٠/٣١، والرئيس سعد الحريري رئيساً لحكومة استعادة الثقة في ٢٠١٦/١٢/٢٦ ما زالت سارية المفعول رغم كل الضجيج الذي رافق الانتخابات النيابية التي جرت في السادس من شهر أيار الماضي، والذي تبين منه ان الصراع كان مجرد شعارات وكلام في الهواء من أجل شد العصب الطائفي والمذهبي لكي يحصل كبار اللاعبين في الساحة السياسية على أكبر عدد ممكن من المقاعد النيابية، وهو ما تحقق فعلاً، مع استثناء بسيط تمثل بتقلص الكتلة النيابية لتيار المستقبل، مع انه كان أكثر من رفع شعارات «الخطر الفارسي» الذي يهدد عروبة بيروت، والذي كان يترافق دائماً مع الحديث عن «حماية أهل السنّة» وما الى ذلك من شعارات سرعان ما تداعت عند عتبة المصالح السياسية. وأبرز دليل على ذلك، مرسوم التجنيس الأخير الذي أعطى الجنسية اللبنانية لـ ٣٦٠ شخصاً غالبيتهم من المسيحيين ومن المؤيدين للنظام السوري، ومع ذلك اعتبر الرئيس سعد الحريري أن «من لديه اعتراض على المرسوم فليتوجه الى القضاء»، وأضاف: «هل كل مسألة عندكم تخضّ البلد؟ يجب ألا نعمل من كل حبة قبة» وأكد أن «لرئيس الجمهورية الحق بإصدار المراسيم».

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ما زالت التسوية الرئاسية سارية المفعول كما كانت الحال يوم ٢٠١٦/١٠/٣١ حين انتخب الرئيس عون رئيساً للجمهورية؟

خلال الانتخابات النيابية التي جرت في السادس من شهر أيار الماضي ظهر على الساحة السياسية خطاب انتخابي يحمل لبوس الصراعات الإقليمية الدائرة في المنطقة بين السعودية وإيران. وإذا كان «حزب الله» قد رفع شعار حماية المقاومة سياسياً في الانتخابات أو عبر الانتخابات، فإن تيار المستقبل رفع شعار حماية عروبة لبنان واللبنانيين في وجه «الخطر الفارسي» الذي يهدد عروبة لبنان عامة وعروبة بيروت خاصة، وكان شعار الدفاع عن أهل السنّة في لبنان حاضراً بقوة في كل الخطابات السياسية للرئيس سعد الحريري ومسؤولي تيار المستقبل في كل المناطق اللبنانية، ابتداءً من بيروت مروراً بالشمال وصولاً الى البقاع والجنوب، وهو ما أوحى كأن فترة ما بعد الانتخابات ستكون مختلفة تماماً عما قبلها، سواء من حيث الخطاب السياسي أو الأداء الحكومي عن فترة التسوية الرئاسية، أولاً لأن الوضع الداخلي تغيّر في ضوء المتغيرات الدائرة في المنطقة، وثانياً لأن الصراع السعودي – الإيراني المحتدم في الإقليم ستكون له ارتدادات كبيرة على الواقع اللبناني.

إلا أنه يبدو أن شيئاً من ذلك لم يحدث في لبنان حتى الآن، فالتسوية الرئاسية التي جاءت بالعماد عون رئيساً للجمهورية، والرئيس الحريري رئيساً للحكومة، عبر التعاون والتنسيق مع «حزب الله»، ما زالت سارية المفعول، وربما بقوة وفعالية أكثر من السابق، وهو ما عُبِّر عنه أولاً في الموافقة على صفقة بواخر الكهرباء التي كانت محل اعتراض من «حزب الله» وحركة أمل قبل الانتخابات النيابية، وعبر مرسوم التجنيس الأخير الذي جرت الموافقة عليه في ١١ أيار الماضي، والذي تزامن مع آخر جلسة لمجلس الوزراء الذي أقر صفقة بواخر الكهرباء المثيرة للجدل.

وتكشف ردود الرئيس سعد الحريري على المعترضين على مرسوم التجنيس التي طالب فيها المعترضين بـ«اللجوء إلى القضاء» وانه «يجب ألا نعمل من كل حبة قبة»، وتأكيده أن «لرئيس الجمهورية الحق بإصدار المراسيم»، أن التسوية الرئاسية ما زالت قائمة بقوة وفعالية أكبر وأكثر من يوم انطلاقها الذي انتُخب فيه الرئيس عون رئيساً للجمهورية، فالرئيس سعد الحريري الذي يعمل على تشكيل الحكومة الجديدة لا يبدو والرئيسين عون وبري في عجلة من أمرهم، والدليل على ذلك أن الاجتماع الرئاسي الثلاثي الذي عقد في قصر بعبدا يوم الاثنين الماضي لم يبحث الموضوع الحكومي كما هو مفترض، بل بحث موضوع الحدود الجنوبية، وتحديداً المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية التي تجرى بواسطة الأمم المتحدة لتصحيح الحدود في النقاط المتنازع عليها، في ضوء نيّة «إسرائيل» بناء جدار اسمنتي على طول الحدود الجنوبية، وهو ما أكده الرئيس سعد الحريري رداً على سؤال عن بحث الموضوع الحكومي في لقاء الرؤساء الثلاثة في قصر بعبدا، فقال إنه «لم يتم الحديث عن الحكومة، وانما عن الحدود، وهذا الاجتماع جاء بطلب من الرئيس عون لتوحيد الأفكار حول هذا الموضوع»، مشيراً الى أن «الأجواء إيجابية»، أما بالنسبة الى تأليف الحكومة فقال: «هناك إيجابيات ونأمل أن تستمر».

باختصار، التسوية الرئاسية ما زالت سارية المفعول، يؤكد ذلك المسار السياسي القائم حالياً، الذي يبدو أنه لم ولن يختلف عن فترة ما قبل الانتخابات النيابية، وقد نقلت صحيفة الجمهورية عن مرجع كبير استبعاده حصول أي إشكالات بشأن البيان الوزاري، وخصوصاً في ما يتصل بالبند المتعلق بالمقاومة، حيث قال: «لا أعتقد أن البيان الوزاري سيخرج عن نص وجوهر البيان الوزاري لـ«حكومة استعادة الثقة»، بل قد يستنسخه حرفياً...»، وكل انتخابات وأنتم بخير يا أيها اللبنانيون.■

بسام غنوم

د. الحوت: الهدف من الطعن وضع الرأي العام بصورة ما حصل من ملابسات

أعلن نائب الجماعة الإسلامية السابق د. عماد الحوت في حديث لـ«إذاعة الفجر»، أنّ لائحة بيروت الوطن ستتقدم بطعن أمام المجلس الدستوري بشأن الانتخابات النيابية التي جرت في السادس من أيار، موضحاً أن الهدف منه وضع الرأي العام اللبناني بصورة ما حصل من ملابسات في العملية الانتخابية. وكشف الحوت أنّ الطعن يتضمن عدداً من المخالفات التي حصلت في اليوم الانتخابي وما قبله، ما يطعن بشفافية الانتخابات ومصداقيتها.

وحول تشكيل الحكومة، اعتبر الحوت أنّه نظراً للتوازنات والخلافات بين القوى السياسية حول الحصص، فإنّ الرئيس المكلف سعد الحريري سيعاني كثيراً في تشكيل الحكومة، هذا ما قد يؤخر تشكيلها الى ما بعد عيد الفطر، وأضاف الحوت أنّ المشكلة الحقيقة اليوم تتمثل في منطق المحاصصة السياسية التي تعاني منها البلاد.

خطيب الأقصى: «صفقة القرن» خطة «إسرائيليّة» بثوب أمريكي

حذر خطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة سعيد صبري، من صفقة القرن الأمريكية، مشددًا علي أنها إسرائيلية بثوب أمريكي.

وقال الشيخ صبري في خطبة الجمعة بالمسجد الأقصى: «إن بعض الدول العربية والإسلامية تلهث وراء الدول الكبرى، التي تفرض وصايتها علينا، وتطرح مبادرات منها صفقة القرن، التي في حقيقتها تمثل خطة الاحتلال بثوب أمريكي».

واستعرض الشيخ صبري، ما يتعرض له المسجد من اعتداءات الاحتلال والمستوطنين، ومحاولات التزييف والتزوير والخداع بحقه.

وأشار إلى وضع صورة مجسم لما يُدعى هيكل سليمان المزعوم، مكان صورة مسجد الصخرة المشرفة، وتوزيع هذه الصورة على وسائل الإعلام لجذب اليهود في العالم ليأتوا إلى فلسطين من خلال الخداع والايهام.

وشدد على أن هذه الوسائل الخداعية والتزويرية لن تغيّر من الواقع شيئاً، وقال: «إن مسجد الصخرة المشرفة هو جزء لا يتجزأ من الأقصى المبارك، وإن الأقصى قائم إلى يوم الدين، وسيبقى المسلمون متمسكين بكل ذرة تراب من ذراته، فلا تفريط بأي ذرة تراب منه».

وأضاف: «الأقصى جزء من عقيدة المسلمين، جميع المسلمين، بقرار من رب العالمين. ولا علاقة لغير المسلمين به، وإن الاقتحامات للأقصى هي اعتداءات عليه لن تكسب اليهود أي حق فيه».

من ناحية ثانية، حذر خطيب الأقصى ممّا يسمى «قانون التسوية»، أي تسوية الأراضي والبيوت والعقارات، الذي أقرّه الكنيست الصهيوني مؤخراً ويقضي بمسح أحياء مدينة القدس بهدف الكشف عن المالكين المقيمين خارج فلسطين، مؤكداً أن القانون يعدّ هؤلاء المالكين غائبين، فيأتي ما يسمى حارس أملاك الغائبين بوضع يده على حصص المالكين لهذه الأراضي والبيوت والعقارات.

وتابع: «إن هذا القانون العنصري الجائر يلاحق المقدسيّين لتفريغ مدينة القدس من أصحابها، فالاحتلال يحارب القدس حجراً وبشراً لتهويد المدينة، فعلى المواطنين أن يكونوا حذرين من هذا القانون، وأن لا يتعاطوا معه لأنه غير قانوني وغير إنساني».

وأدى نحو ٢٧٠ ألف مصلٍّ صلاة الجمعة في المسجد الأقصى، رغم عراقيل الاحتلال وإجراءاته التي منعت عشرات الآلاف من الوصول.■

شهيدة.. وعشرات الإصابات في جمعة «من غزة إلى حيفا»

استشهدت الفتاة رزان اشرف النجار (٢١ عاماً) وأصيب أكثر من مائة فلسطيني بينهم ٤٠ برصاص الاحتلال الحيّ في الجمعة العاشرة لمسيرة العودة الكبرى شرق قطاع غزة.

وأكدت مصادر طبّية في القطاع استشهاد الفتاة رزان النجار عقب اصابتها برصاص الاحتلال شرق خان يونس جنوب قطاع غزة.

أصيب ثلاثة مواطنين فلسطينيين ظهر يوم الجمعة، عقب إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على المتظاهرين المشاركين في فعاليات مسيرات العودة.

وكانت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، قد أكدت في وقت سابق، أن ثلاثة مواطنين أصيبوا بالرصاص الحي لقناصة الاحتلال في مخيم «ملكة» للعودة شرق مدينة غزة.

وأطلق جنود الاحتلال النار صوب المتظاهرين السلميّين الفلسطينيّين، الذين شاركوا في الجمعة العاشرة لمسيرات العودة، وقنابل الغاز المسيلة للدموع.

يذكر أن «الهيئة الوطنيّة العليا لمسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار»، وهي الجهة المشرفة على مسيرات العودة، أطلقت على الجمعة العاشرة اسم «من غزة إلى حيفا وحدة دم ومصير مشترك»، ودعت جماهير الشعب الفلسطيني إلى المشاركة في الفعاليات التي تنطلق في القطاع، ومساء في مدينة حيفا بالداخل المحتل عام ١٩٤٨.

ومنذ ٣٠ من آذار الماضي انطلقت بالتزامن ذكرى «يوم الأرض»، مسيرات العودة إلى الديار المحتلة، وتم تدشين العديد من المخيمات على مقربة من الخط العازل الذي يفصل القطاع عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد واجه الاحتلال هذه المسيرات الشعبية السلمية، بأدوات القمع الدموي، ما أدى إلى سقوط عشرات الشهداء وآلاف الجرحى.■

منظّمات أهليّة فلسطينية تطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية في استشهاد المسعفة «النجار»

طالبت «شبكة المنظمات الأهلية» الفلسطينية في قطاع غزة، المجتمع الدولي بتشكيل لجنة تحقيق دولية في استشهاد المسعفة رزان النجار (٢١ عاماً)، برصاص إسرائيل، الجمعة الماضية، خلال أداء عملها قرب الحدود الشرقية لقطاع غزة.

وقال عائد ياغي، منسق القطاع الصحي في شبكة المنظمات (تضم في عضويتها ١٣٣ منظمة): «نطالب المجتمع الدولي ومنظماته بتشكيل لجنة تحقيق دولية، في استشهاد النجار، وكافة أبناء شعبنا».

وأضاف ياغي خلال وقفة نظّمتها الشبكة، والجمعية، يوم الأحد، أمام مقر منظمة الصحة العالمية في غزة: «رغم ما وثقته الكاميرات إلا أن المجتمع الدولي ما زال صامتاً تجاه هذه الجريمة، وفشل حتى الآن في محاسبة الاحتلال الإسرائيلي ومساءلته».

واستدرك ياغي: «صمت المجتمع الدولي يعطي المحتل الضوء الأخضر للإمعان بعمليات القتل بحق شعبنا والطواقم الطبية والصحفية وغيرهم ممن يوفر لهم القانون الدولي الحماية». وشارك في الوقفة العشرات من أفراد الطواقم الطبية والصحية في غزة.

وتابع: «الطواقم الطبية جاءت اليوم إلى مقر الأمم المتحدة؛ لمطالبتها بالقيام بدورها في توفير الحماية لكل أبناء شعبنا الفلسطيني». وأكمل: «نقف اليوم لمطالبة المجتمع الدولي ومنظماته الإنسانية بأن يقف أمام مسؤولياته الأخلاقية، وأن يعمل على توفير الحماية الدولية لشعبنا، والطواقم الطبية العالمية في الميدان وذلك حسب القانون الدولي».

وأكد أن المنظمات الأهلية «ستستمر في ملاحقة إسرائيل على جميع الجرائم التي ارتكبتها بحق الفلسطينيين».

واستنكر ياغي «الصمت الدولي على الجرائم الإسرائيلية ضد الإنسانية في فلسطين، والانحياز الأمريكي إلى إسرائيل، ما دفع المحتل إلى الإمعان في ارتكاب مزيد من الجرائم ضد الشعب الأعزل».

ويوم الجمعة، قال أشرف القدرة، المتحدث باسم وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، إن «المُسعفة المتطوعة رزان النجار، استشهدت بعد تعرضها لرصاص الجيش الإسرائيلي على الحدود الشرقية لمدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة».

حيفا تتظاهر نصرةً لغزة

تظاهر المئات من الفلسطينيين في حيفا تضامناً مع غزة، حيث رددوا شعارات تشدد على الوحدة الفلسطينية وتطالب برفع الحصار عن القطاع.

وطالب المتظاهرون بإنهاء اتفاق أوسلو وباعتماد خطاب جديد في مواجهة الاحتلال.

هذه الفعالية سبقها تجمع تضامني مع غزة عصر الجمعة في حيفا، ردد خلاله الشبان شعارات ضد آل سعود وصفقة القرن. وشارك في التجمع أعضاء في القائمة العربية، شددوا على أن مسيرات دعم غزة والقدس ستتواصل حتى انتهاء كابوس الاحتلال.

عضو القائمة العربية، جمال زحالقة قال: «نحن أمام مرحلة جديدة من النضال الفلسطيني»، مؤكداً أن «مؤامرات ترامب والدول العربية المتحالفة معه لن تمر».

الخيار المرّ للنظام السوري.. بين إيران وروسيا

بقلم: أكرم البني

يصح القول إن لحظة حرجة تزداد اقتراباً من النظام السوري للاختيار بين حليفين مكّناه من الصمود، طرداً مع تسارع انكشاف التباينات بين المشروعين الإيراني والروسي في رسم المستقبل السوري وحصص النفوذ في المشرق العربي، تجلت في الآونة الأخيرة بتصريحات حادة لقيادة الكرملين تطالب بانسحاب كل القوات الأجنبية من سوريا، ردّت عليها حكومة طهران برفض صريح وبعبارة تحدّ بأن لا أحد يمكنه إزاحة وجودها العسكري من المشهد السوري.

ثمّة من لا يعطي قيمة لهذه التباينات وما يرافقها من افتراق في المواقف، عادّاً أن ما تسمى خلافات بين طهران وموسكو هي مجرد مناورات، أو شكل من أشكال توزيع الأدوار بينهما، لا يصح البناء والتعويل عليها أمام قوة المصلحة المشتركة للطرفين في مواجهة الغرب وتربصه المزمن بهما، وأمام إدراكهما المخاطر الكبيرة الناجمة عن دفع خلافاتهما السياسية إلى آخر الشوط.

وفي المقابل، هناك دلائل ومؤشرات تضعف هذه الفكرة التآمرية وتؤكد جدّية تلك التباينات وعمقها، التي إنْ لم تظهر في الماضي، فالسبب هو اضطرار الطرفين إلى طمسها لضمان أفضل أداء في مواجهة القوى المناهضة لهما، لكنها بدأت تتكشف وتتّسع في الآونة الأخيرة مع انحسار العمليات الحربية في سوريا، وتنامي تنافس الطرفين على جني ثمار التقدم العسكري الذي أحرز ضد جماعات المعارضة.

بداية؛ يتفارق المشروعان الروسي والإيراني في أن الأخير يستند إلى البعد المذهبي في تمدّده وفرض هيمنته، تحدوه رغبة مزمنة في إزاحة الكتلة الإسلامية السنّية من الوجود أو على الأقل إضعاف وزنها ودورها إلى أبعد الحدود، بينما تميل موسكو إلى أخذ مصالح هذه الكتلة في الاعتبار توخياً للاستقرار وديمومة نفوذها في سوريا والمشرق العربي؛ الأمر الذي تجلى بفتح خطوط مبكرة مع قوى معارضة ذات وجه إسلامي، وتهيئة الشروط لإنجاح اجتماعات آستانة، ومناطق خفض التصعيد، وقرارات وقف إطلاق النار المتكررة، وما تلاها من مفاوضات، خصوصاً في أرياف دمشق وحمص، لنقل المعارضة الإسلاميّة المسلحة إلى الشمال، رافق ذلك انفتاحها على الوجود الإقليمي السنّي؛ إنْ بفرض حكومة أنقرة بوصفها طرفاً فاعلاً في اجتماعات آستانة وأخذ مصالحها الأمنية في الاعتبار وإطلاق يدها في عفرين والشمال السوري، أو بحرصها على إرضاء المجموعة العربية المتضررة من التمدد المذهبي الإيراني، التي يهمها محاصرة سياسة طهران التدخلية وتحجيم دورها المخرب في سوريا والمنطقة، فكيف الحال حين لا يخفى على موسكو الدور الخفي لإيران في تنمية الفكر الجهادي الإسلامي وتغذية بعض أطرافه وعملياته، كي تبرر وجودها على أنها طرف يواجه هذا الإرهاب.

ومن المفارقات، أن التدخل العسكري الروسي الذي كان له الدور الحاسم منذ معركة حلب، ربما اكتفى بما أحدثه من تحولات في توازنات القوى لتمرير رؤيته السياسية للمستقبل السوري، رافضاً دعوات دمشق وطهران الإقصائية للاستمرار في الحسم العسكري حتى سحق الخصم بصورة نهائية، ومكرراً إيعازاته بوقف عدة محاولات لتقدم المليشيات السورية والإيرانية في ريف إدلب، وتحذيراته من الاندفاعات السلطوية المعززة برغبة إيرانية في خوض معارك على الجبهة الجنوبية لاسترداد مدينة درعا وما حولها.

وفي المقابل، لا يلمس المرء في تعاطي النظام السوري مع مروحة التباينات بين روسيا وإيران، حالة من الرضا والانسجام، ربما لأن انكشافها يحرجه ويفرض عليه مواقف مؤلمة كان يرغب في تجنبها، وهو النظام الضعيف الذي لا يقوى على اتخاذ قرار منفرد دون ضمان دعم خارجي وازن، وربما لأن هناك مصالح واجتهادات متباينة بين صفوفه تشجع الميل نحو أحد الطرفين.

والحال أن ثمة في السلطة من يعتقد أن الدور العسكري الروسي قد استنفد ويحبذ وضع البيض كله في السلة الإيرانية، متوسلاً مرة بعض مظاهر الازدراء والإذلال الروسي للجماعة الحاكمة، ومرة ثانية حقيقة أن إيران كانت الأكثر تضحية وحرصاً على دعم النظام وتمكينه، وأنها الضامن الأمين والمجرب لحمايته من أي تغيير، ومن أي محاسبة عما ارتكبه بحق البلاد والعباد، ومرة ثالثة لأنه يرى في النفوذ الإيراني بهيئته المذهبية دعما لما كرسه من ترتيبات طائفية لامتلاك الدولة وإخضاع المجتمع. بينما يعتقد آخرون أن خسارة النظام ستكون فادحة إن تخلى عن الغطاء والدور الروسيين، وقد ثبت بالتجربة أن إيران عاجزة وحدها عن حمايته وتمكينه، وأيضاً عن تأدية دور ناجع في إعادة الإعمار وهي الغارقة في أزماتها الاقتصادية، بينما يغدو تعزيز الدور الروسي والتحرر من النفوذ الإيراني، خياراً مجدياً لتلطيف موقف الغرب وفتح نافذة حقيقية ومطمئنة لإعادة إعمار البلاد، هذا عدا الخشية من أن تفضي عنجهية التمدد الإيراني في سوريا إلى رد فعل عسكري إسرائيلي قد يطيح النظام ذاته، خصوصاً أن أهل الحكم يدركون جيداً أهمية رضا تل أبيب في دعمهم الخفي وضمان استمرارهم.

«جنت على نفسها براقش»، مثل يدرجه البعض لوصف حال النظام السوري الذي رفض المعالجة السياسية في إطارها الوطني، واستجرّ مختلف أشكال العنف والدعم الخارجي لسحق حراك الناس ومطالبهم المشروعة في الحرية والكرامة، فبات لعبة في أيادي الآخرين، مجبراً على الالتحاق بإيران أو روسيا كي يضمن سلامته، لكن ملحِقاً أفدح الأضرار بمصالح الشعب ومستقبل الوطن.■

عندما ينكشف وهم جمهور نظام الأسد

بقلم: راتب شعبو

مع تراجع الخطر الثوري الذي كان يهدّد بإسقاط نظام الأسد في سورية، بدأ يتراجع خوف جمهور النظام من زحف الإسلاميين، وبدأ هذا الجمهور يتحسّس الأرض التي يقف عليها، ليكتشف هؤلاء أنهم كانوا وقود حرب لا مصلحة فعلية لهم فيها. فهم يلتفتون حولهم، ويجدون أن الحضور الديني طاغ ويتمدد أكثر من أي وقت سابق، وبرعايةٍ «كريمةٍ» منْ نظام الأسد نفسه.

يكتشف الجمهور السوري الذي انحاز إلى نظام الأسد في الصراع المستمر منذ نحو سبع سنوات ونصف، أن انحيازه ذاك لم يكن أقل سوءاً وقصر نظر من انحياز المراهنين على الفصائل الإسلامية في تحرير سورية من نظام الأسد. استند قطاع كبير من المنحازين إلى نظام الأسد إلى حجة أساسية، أن النظام يقف في وجه الخطر الإسلامي، وحاججوا بأن تزايد مظاهر الفساد والتمييز والقمع، وتزايد فظاعة الإجرام الذي يحميه النظام، سواء كان بحق مواليه أو بحق معارضيه، هو مما تفرضه الظروف الحربية أو من ضرورات المعركة، أو أنه ينبغي السكوت عنه، لكي لا نشوّش على «الصراع الأساسي» إلى أن يتمكّن النظام من دحر الخطر الإسلامي، ذلك أنه «ليس هذا هو الوقت المناسب لنقد النظام»، العبارة التي كرّرها الموالون على مسمع كل من حاول أن يقول يوماً إن سياسة نظام الأسد تجاه ثورة السوريين تقود سورية إلى الدمار.

هؤلاء الذين تماهوا مع نظام الأسد، وسكتوا على بؤسهم وموتهم، من أجل أن يتفرّغ النظام «العلماني» لصد المد الإسلامي، يكتشفون اليوم أن المدّ الإسلامي يغمر بلدهم. وهم، للمفارقة، يكتشفون هذه الحقيقة في وقت يحتفل إعلام النظام فيه بهزيمة «المد الإسلامي المتطرف» في الغوطة وفي محيط العاصمة. هناك مدّ إسلامي ينهزم في سورية، ومدّ آخر ينتصر. لا يدور في خاطر جمهور النظام أن أولويات نظام«هم» لا تتطابق مع أولوياتهم، وأن المدّ الإسلامي يكون خطراً إسلامياً فقط حين يكون ضد النظام الذي لا يهمه أن يكون المجتمع سليماً، بل أن يكون قابلاً للسيطرة. لا يريد أن يرى هؤلاء أن نظاماً سياسياً، كنظام الأسد، لا يستطيع أن يستمر من دون مد إسلامي، لأنه يفتقد لدعامة شرعية سياسية، يستند إليها وتمكّنه من أن يقف فعلاً في وجه اقتحام الدين الحياة العامة، ويمنع تغلغله في مؤسسات الدولة.

يدرك نظام الأسد أنه يفرض نفسه على المجتمع السوري بالقوة، وأنه لا سيادة للقانون في دولة تحوز السيادة المطلقة فيها طغمةٌ عائليةٌ ومالية وأمنية. وعليه، يعمل النظام بوعي على استقطاب الأكثرية الدينية في البلد، عبر تواطؤات غير وطنية بينه وبين نخبة دينية موالية. ما يفتقده النظام من شرعية سياسية، يحاول تعويضه في صفقات قذرة مع رجال دين نافذين، على مبدأ المنفعة المتبادلة. وهكذا نجد انتشاراً غير مسبوق لمد إسلامي «أسدي» أو موالٍ، مقابل دعوة رجال الدين النافذين هؤلاء للنظام بطول العمر. هذه الصيغة التي تجهز سورية لجولات دمار متجدّدة، حين يجد المدّ الإسلامي المعادي للنظام تربة خصبة في المدّ الإسلامي «الأسدي». يحتضن نظام الأسد مداً إسلامياً موالياً، ثم ينقلب هذا أو بعضه إلى خطر إسلامي (مدّ غير موالٍ) تتم مواجهته بالعنف وبالتواطؤ مع مدّ إسلامي جديد موالٍ، وتعود الكرة من جديد حتى يتمكّن الخطر الإسلامي من اقتلاع النظام بالفعل. هكذا ينحصر الصراع بين نظام الأسد والإسلاميين، ويجد جمهور كل طرفٍ أنه مجرد وقود لصراع لا مصلحة له فيه.

يُفاجأ الموالون اليوم بكمّ التسهيلات التي يحظى بها الإسلاميون «الأسديون»، وبمقدار الحفاوة التي يلقونها في أعلى مستوى سياسي من النظام الذي دفعوا حياة أولادهم دفاعاً عنه، بوصفه حصن العلمانية، وبوصفه سداً في وجه الإسلاميين، فإذا هو حاضنةٌ لإسلاميين يوالونه، ويقبضون في المقابل نفوذاً سهلاً إلى مجالات واسعة ومؤثرة في المجتمع.

في سياق مفاجأة هؤلاء، نقرأ على صفحات التواصل الاجتماعي مشروع رسالة موجهة من «عيّنة من الشعب السوري تؤمن بسوريا وطناً للجميع» إلى «السيد الرئيس»، تشكو فيها من «وزارة الأوقاف بوزيرها وقبيساتها (تيار نسائي إسلامي) وشبابه الديني وداعياتها»، لأنها تعمل على «أخونة المجتمع السوري بكل الوسائل»، و«تتحكّم بالمناهج التعليمية». وتقول الرسالة: «السيد الرئيس: من حقنا عليك أن تلتفت إلينا.. أن توقف هذه المهزلة التي تهدّد مستقبلنا وأمننا وتكاتفنا كسوريين». ويرى أصحاب الرسالة أن وقف هذه المهزلة يكون «بإقالة وزير الأوقاف ووقف نشاط قبيسياته وشبيبته الدينية». والقول «من حقنا عليك أن تلتفت إلينا» يعني الشعور ليس فقط بغضب تجاه ما يشهده أصحاب الرسالة من تمدّد إسلاميٍ، بل الشعور بغضب تجاه إهمالهم من «السيد الرئيس» الذي «لا يلتفت إليهم».

يحظى مشروع الرسالة باهتمام لا بأس به من الموالين الذي يشعرون بالخيبة والغَضب، وتعطي التعليقات على مشروع الرسالة فكرةً عما يعتمل في أذهان «جمهور النظام» من أوهام وغضب وخيبات. إحدى المعلقات، وهي من تيار سياسي يسّاري اختار الوقوف مع النظام ضد الخطر الإسلامي، تقول: «قد نكون فعلاً تأخرنا أو تباطأنا وتقاعسنا وتخاذلنا»، ويقول آخر: «نحن نخلق بأيدينا وسكوتنا مارداً نربيه ليسحقنا».

«المشكلة ليست في وزير الأوقاف بل في الوزارة نفسها»، يقول أحدهم، فيتجرأ آخر ويقول: «لو كانت المشكلة في وزارة الأوقاف، لكان من السهل حلها.. هي سياسة دولة برمتها». هل يقود هذا الوعي المتأخر إلى معارضة «سياسة الدولة برمتها»؟ وبين المعلقين من يقدّم مداخلةً طويلة تحلل خطر الإسلاميين، ثم يختم بالقول: «يا ترى رح يسمعنا السيد الرئيس؟». لا ندري قصد المعلق، هل يشك في استجابة «السيد الرئيس»، أم في بلوغ الكلام إلى مسامعه، لكن هذه التعليقات تشير إلى ظهور خط انفصال بين النظام وجمهوره، يمكن أن يشكل خط صراع لاحق، ولا سيما أن أصحاب الرسالة دفعوا أثماناً غالية للحفاظ على «دولة سيادة الرئيس».

التعليق الأكثر دلالة هو الآتي: «أحبائي، يمكن إيصال فكرتنا إلى الأصدقاء الروس الذين بدورهم ينقلون تطلعاتنا إلى السيد الرئيس الذي من المرجح أن قصصاً كثيرة وأموراً تجري بدون علمه». هكذا يشعر الموالون أنهم، بعد كل تضحياتهم، مهملون، ويحتاجون إلى الروس كي يخاطبوا «دولتهم». أصبح الروس، في ذهن هذا الرجل، واسطةً ما بين جمهور النظام ورئيسهم.

يكتشف الموالون أن أولوية النظام الذي ضحوا من أجله لا تتطابق مع أولوياتهم. ظنوا أنهم يسيرون في اتجاه، واكتشفوا أنهم يصلون إلى حيث لا يريدون، وسوف يشكل هذا خط صراع في مرحلة ما بعد تحرّرهم من الشعور بالخطر الإسلامي.■

قطاع غزة وسيناريو المواجهة المسلحة

بقلم: حازم عيّاد

التصعيد العسكري الإسرائيلي والغارات الجوية المترافقة مع قصف مدفعي بلغ مستوى عالياً من الدموية باستهداف نقاط مراقبة تابعة للجهاد الإسلامي؛ تصعيد دفع الحركة إلى الرد بأكثر من ١٠ صواريخ على مستوطنات غلاف غزة (اشكول واسيدروت).

فخلال الأسابيع الثلاثة الماضية شن طيران الكيان الصهيوني العديد من الغارات التي استهدفت ميناء غزة وعملت على إحراق بعض القوارب والسفن في محاولة لإعاقة وإحباط الجهود الفلسطينية لكسر الحصار؛ ومع ذلك ورغم التصعيد الكبير خلال الأيام القليلة الماضية، انطلقت سفينة لكسر الحصار من ميناء الصيادين، تحمل على متنها مرضى وطلاباً إلى خارج القطاع باتجاه قبرص.

مبادرة أعلن عنها رئيس الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار خالد البطش في مؤتمر صحفي، ناشد فيه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحماية الرحلة الرمزية، محذراً «العدوّ الصهيوني من مغبة الاعتداء على الرحلة»؛ إذ قال البطش: «لن نسمح مهما بلغ الثمن أن يتواصل الاعتداء على أبناء الشعب الفلسطيني دون رد».

وما إن أعلن عن محاصرة السفينة المتجهة نحو قبرص من قبل أربع زوارق حربية إسرائيلية وسحبها نحو اسديروت، حتى انطلقت وجبة جديدة من الصواريخ باتجاه مستوطنات غلاف غزة؛ فالتصعيد لم يعد يحمل عنواناً بعينه؛ ومبررات التصعيد أكثر من أن تحصى؛ كان آخرها الاعتداء على المتظاهرين في مسيرات العودة وقصف نقاط المراقبة، وأخيراً استهداف سفينة كسر الحصار.

المواجهة بين المقاومة في قطاع غزة وجيش الاحتلال الإسرائيلي من الممكن أن تشهد تصاعداً كبيراً؛ إذ سارع الكابينت الإسرائيلي نحو الاجتماع في القبو المحصن لبحث إمكانية التصعيد، فاتحاً الباب نحو انفجار المواجهة المسلحة؛ فحركة السكك الحديدية توقفت جنوب فلسطين، وصافرات الإنذار لا تتوقف عن نشر الرعب بين المستوطنين.

الأهم من ذلك أن البيئة والإجراءات المتبعة للتخفيف من آثار الحصار من قبل دول الجوار العربي؛ وانشغال قيادة السلطة في رام الله بمصير محمود عباس ومن يخلفه دون أن تقدم رؤية للحد من آثار الحصار المدمرة؛ جعل من سيناريو التصعيد والمواجهة، الخيار الأكثر منطقية سواء لردع ماكينة القتل الإسرائيلي وإعطاء فرصة للمبادرات الشعبية والسلمية لأخذ مكانها في عملية كسر الحصار ومقاومة المحتل؛ أو لرغبة الكيان في إحباط الجهود السلمية الفلسطينية، فالدوافع الفلسطينية والإسرائيلية متعارضة في الدوافع والأسباب الدافعة للتصعيد.

الخطوات والمبادرات الفلسطينية وردود الفعل الإسرائيلية عليها تثقل كاهل القادة السياسيين والمخططين الاستراتيجيين والآمنين الصهاينة؛ كما يثقل كاهلهم البيئة الإقليمية المتوترة في سوريا ولبنان؛ فطوال الأشهر الستة الماضية قدم الفلسطينيون الكثير من المبادرات الميدانية والسياسية التي أربكت الكيان الإسرائيلي، بدءاً بمسيرات العودة وليس انتهاء بسفن الحرية وكسر الحصار الهادفة لفتح ممر بحري يربط مدينة غزة بالعالم الخارجي.

أخيراً فإن البيئة السياسية والإقليمية تتوافر على فرص محتملة لمزيد من الضغط على الكيان الإسرائيلي؛ ما يجعل من التصعيد العسكري خلال الأسابيع والأيام القادمة التكتيك الأكثر فاعلية والأكثر تفضيلاً للفلسطينيين والكيان في الوقت ذاته؛ بوجود ميزة تفضيلية للفلسطينيين من ناحية أخلاقية وإنسانية؛ إذ يتلاعب بأعصاب قادة الكيان وفي الوقت ذاته لا يهدد بوقف النشاطات المدنية والسلمية الفلسطينية، بل يسعى لدعمها مقابل تضييق هامش المناورة لدى الكيان الإسرائيلي في داخل الأراضي المحتلة وخارجها؛ ما يجعل من سيناريو الحرب المحدودة أمراً غاية في التعقيد.■

الضفّة.. الخيار الإسرائيلي الأوحد للتوسع واستيعاب المهاجرين

بقلم: عماد أبو عواد

دأب اليمين الإسرائيلي على الحديث عن الأهمية الدينية والأيديولوجية لجبال الضفة الغربية، فقد اعتبر «نفتالي بنت» زعيم حزب البيت اليهودي، الممثل القوّي للمستوطنين في الحكومة، أنّ الضفة تُمثل تاريخ الأجداد، وفيها يُمكن مشاهدة الإرث اليهودي العظيم، ومنها لا يُمكن الخروج، فهي بالنسبة إلى اليمين الديني، أكثر أهمية من يافا وعكا وحيفا.

ولعلّ الناظر إلى طبيعة المستوطنين الذين غالبيتهم من المتديّنين، بشقيهم الحريدي والقومي، يعتقد أنّ مسألة الاستيطان مرتبطة بهذه الفئة، وأنّ اليمين الديني هو المفعّل الحقيقي لمشروع الاستيطان، إلّا أنّ أمرين ينفيان ذلك بقوّة، الأول: أنّ من بدأ المشاريع الاستيطانية هي الأحزاب العلمانية «الليكود والعمل»، والثاني: أنّ المشروع الاستيطاني شهد تمدّداً، حتى في عهد حزب العمل، بعد توقيعه اتفاق أوسلو!.

إلى جانب ذلك، فإنّ أيّاً من الأحزاب الفاعلة في المشهد الإسرائيلي، بما في ذلك اليمين والمركز، اعتبر أنّ البقاء في الضفة، واستمرار السيطرة عليها، يُعتبر كنزاً أمنياً لا يُمكن التفريط فيه، فقد اعتبرت العديد من القيادات الأمنية بمن فيهم عاموس يدلين (لواء سابق ورئيس معهد دراسات الأمن القومي الحالي) أنّ الضفة تُمثل عُمقاً أمنياً مهمّاً للدولة العبرية، والتخلي عن مرتفعاتها تحديداً سيعرّض أمن «إسرائيل» للخطر.

ما بين الإيديولوجيا والأمن، تبقى الحقيقة الأهم، أنّ المشروع الإسرائيلي الاستيطاني، ليس في حساباته التخلي عن الضفة، أو الانسحاب من أجزاء واسعة منها، وهذا يعود إلى حقيقة أنّ التوّسع العمراني لم يعد ممكناً إلّا في الضفة الغربية، التي باتت تُمثل الفضاء الأهم، لاستيعاب المهاجرين والتمدد العمراني.

ووفق المعطيات الحالية، التي يُقدمها المركز الإسكاني الأعلى في «إسرائيل»، فإنّ الدولة العبرية وبعد ثلاثة عقود، لن تجد فيها سنتمتراً واحداً للبناء، وتحديداً بعد فشل مشروع إسكان النقب، بفعل طبيعته التي لا تلائم الغالبية العظمى من المستوطنين اليهود، الأمر الذي يدفع تلك المراكز إلى تأكيد ضرورة الاستمرار في السيطرة على الضفة الغربية، لأنها الفضاء الأخير للتوسع العمراني الإسرائيلي.

إلى جانب ذلك، تُشير المخططات الإسرائيلية إلى أنّ «إسرائيل» بحاجة إلى بناء ٢,٦ مليون وحدة سكنية حتى عام ٢٠٤٠، ومن ضمن المُخطط، فإنّ جزءاً كبيراً منها سيكون في مناطق غور الأردن، أي في أقصى الشرق الفلسطيني، ليُصبح الاستيطان الإسرائيلي «كمّاشة» تُحيط بكامل فلسطين التاريخية.

ختاماً، تُمثل الضفة الخيار الوحيد للتوسع العمراني الإسرائيلي، ووفق المعطيات الحالية، فإنّ التفكير الإسرائيلي بضم المناطق ج، قد خرج إلى حيّز التنفيذ، فبعيداً عن الايديولوجيا والأمن، يُعتبر عامل إيجاد مساحات استيطانية هو الأهم من وجهة النظر الإسرائيلية، من أجل استمرار التمسك بالضفة، وقبر اتفاقات السلام، التي كان منذ بدايتها وهمية، ومنذ لحظة توقيعها، كان يُمكن استشفاف النية الإسرائيلية، بإبقاء السيطرة على الضفة الغربية.■

النظام السوري يصعّد ضد الأكراد: رسائل سياسيّة لواشنطن

بقلم: أمين العاصي

تتجه الأوضاع في شرق سورية نحو التصعيد، إذ بدأ النظام «حرباً إعلامية» ضد مقاتلين أكراد، تدعمهم أميركا، وتوعّدهم بالحرب في حال فشل المفاوضات معهم لتسليم منطقة شرقي نهر الفرات، خصوصاً الرقة ودير الزور، في وقت ظهرت فيه مؤشرات على نيّة النظام وإيران اتخاذ عشائر عربية «حطباً لمعارك وهميّة» ضد الوجود الأميركي في شرقي سورية، في محاولة واضحة للحصول على مكاسب سياسية من واشنطن في أي تسوية مقبلة للملف السوري، خصوصاً أن الاتصالات المكثفة بين الدول الفاعلة في المشهد السوري للوصول إلى تفاهمات بشأن عدد من المناطق السورية لم تتوصل إلى اتفاق نهائي بعد.

وكرر وزير خارجية النظام السوري، وليد المعلم، السبت الماضي، ما تحدث به قبل أيام رئيس النظام بشار الأسد، عندما قال في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، إن على «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، التي تشكل الوحدات الكردية ثقلها الرئيسي، «التفاوض أو اللجوء إلى العمل العسكري». وأضاف المعلم: «لم نبدأ بعد التفاوض مع قسد حول المستقبل، ولا نزال نعتبرهم مواطنين يحرصون على بلدهم كما نحرص». وأشار إلى مدينة الرقة التي انتزعت «قوات سورية الديمقراطية» السيطرة عليها من تنظيم «داعش» العام الماضي، بدعم أميركي مباشر، قائلاً: «الرقة ما زالت في قلوبنا، ويجب إعادة إعمارها وتحريرها من أي وجود غريب عن سكانها». وكان الأسد قد توعد مقاتلين أكراداً، تدعمهم أميركا بالحرب، في حال فشل المفاوضات معهم لتسليم شرقي نهر الفرات لقوات النظام، مطالباً الأميركيين بمغادرة سورية، ومقرّاً في الوقت نفسه بوجود ضباط إيرانيين. وقال الأسد، في حوار مع قناة روسية، إنّ «المشكلة الوحيدة الباقية في سورية هي قوات سورية الديمقراطية»، لافتاً إلى أن نظامه «سيتعامل معها عبر خيارين، هما المفاوضات أو استعادة المناطق التي تسيطر عليها بالقوة». وهدد بأنه إذا لم يحدث خيار المفاوضات «سنلجأ إلى تحرير تلك المناطق بالقوة. ليس لدينا أي خيارات أخرى، بوجود الأميركيين أو بعدم وجودهم»، مطالباً القوات الأميركية بمغادرة سورية، إذ إن هذه القوات تحمي سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» على نحو ثلث مساحة سورية، فهي تسيطر على جل منطقة شرق الفرات التي تعد غنيّة بثرواتها المائية والزراعية والنفطية.

وتخضع غالبية محافظة الرقة، وكامل ريف دير الزور شمال نهر الفرات، بالإضافة إلى غالبية محافظة الحسكة، لنفوذ «قوات سورية الديمقراطية»، باستثناء مربعين أمنيّين للنظام في مدينتي القامشلي والحسكة. كذلك تسيطر القوات الكردية على ريف حلب الشمالي الشرقي شرقي نهر الفرات، ومدينة منبج وجانب من ريفها غربي النهر، وسلسلة قرى جنوب نهر الفرات، تمتد من مدينة الطبقة ذات الأهمية الاستراتيجية غرباً وحتى مدينة الرقة شرقاً على مسافة أكثر من ٦٠ كيلومتراً. وحاول النظام استمالة الأكراد السوريين إلى صفه مع بدء الثورة السورية في عام ٢٠١١، إذ سمح لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو نسخة سورية من حزب العمال الكردستاني، بإنشاء مليشيا الوحدات الكردية التي سرعان ما توسعت وبسطت نفوذها العسكري على مساحة كبيرة من سورية، بعد أن خرجت عن تحالف قوي جمعها مع النظام طوال سنوات. ولطالما اعتبرت المعارضة السورية أن الوحدات الكردية قوات رديفة لقوات النظام، وأنها تنفذ أجندات خبيثة تستهدف تقسيم سورية. ومع حرب دولية للقضاء على تنظيم «داعش» تحولت «قسد»، التي شُكلت أواخر عام ٢٠١٤، من ائتلاف مليشيات كردية وعربية وتركمانية غير متجانسة، إلى أداة برية للتحالف الدولي بقيادة واشنطن، وهو ما مكنها من فرض السيطرة على أغلب منطقة شرقي الفرات الغنية بالثروات، والتي تعد برأي مراقبين «سورية المفيدة».

وحشد النظام، السبت الماضي، عدداً من رؤساء ومن أعيان عشائر عربية عقدوا مؤتمراً لهم في منطقة دير حافر بريف حلب الشرقي، تمخض عن تشكيل وحدات تحت اسم «المقاومة العشائرية الشعبية»، من المفترض أن تكون بمثابة قوات رديفة لقوات النظام السوري، وتهدف إلى «طرد القوات الأميركية والفرنسية والتركية من الأراضي السورية»، وفق بيان صدر عن المؤتمر. وزعمت وكالة «سانا»، التابعة للنظام، أن ممثلي ٧٠ عشيرة وقبيلة شاركوا في «المهرجان الشعبي الجماهيري»، الذي عقد تحت عنوان «العشائر السورية ضد التدخل الأجنبي والأميركي في الداخل السوري». وأكد المجتمعون التمسك ببشار الأسد «رئيساً لسورية، لأن بقاءه ضمان لبقاء الدولة السورية الموحدة وإفشال مشاريع التقسيم» وفق البيان.

وقللت مصادر محلية من أهمية هذا المؤتمر، مشيرة، إلى أن المجتمعين «مجموعة مرتبطة بالنظام وإيران، ولا تمثل العشائر العربية في شرقي وشمال شرقي سورية»، وأن النظام «يحاول محاربة الجانب الأميركي إعلامياً»، موضحة أنه «لا يملك القدرة على مهاجمة مناطق قوات سورية الديمقراطية» على الإطلاق، لأنه إذا حاول فسيدفع ثمناً كبيراً كما حدث في مرات سابقة. واعترفت المصادر بوجود استياء شعبي من الوحدات الكردية في الرقة والحسكة وريف دير الزور الشرقي شمال نهر الفرات، خصوصاً لجهة محاولاتها للهيمنة على المنطقة، والعبث بهويتها العربية، و«لكن لم يصل هذا الاستياء إلى مرحلة مساعدة قوات النظام على العودة مجدداً إلى المنطقة». وأشارت المصادر إلى أن ما قامت به قوات النظام والميليشيات المرتبطة بها من عمليات انتقام واسعة النطاق في المناطق التي سيطرت عليها في سورية «يجعل من المستحيل على أبناء المنطقة الشرقية الموافقة على العودة لسيطرة النظام».■

النكسة.. إسرائيل تهزم العرب في ستة أيام!!

حرب شنتها إسرائيل يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ على ثلاث من دول جوارها العربي، دامت ستة أيام وهزمت فيها الأطراف العربية هزيمة ساحقة. وكان من نتائجها خسائر بشرية ومادية كبيرة، واحتلال أجزاء واسعة من الأراضي العربية، وتدمير أغلبية العتاد العسكري العربي.

أسباب الحرب

هناك عدة أسباب أدت إلى نشوب حرب ١٩٦٧ التي قادت إلى ما سمي «النكسة»، وبعض هذه الأسباب مباشر وبعضها غير مباشر.

أ– الأسباب غير المباشرة: تتمثل في اعتبار إسرائيل أن الأحداث التي تلت حملة سيناء عام ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي) تشكل تهديداً لأمنها، ومن أبرز هذه الأحداث جهود التسلح التي تبذلها مصر بقيادة جمال عبد الناصر، ونشاط سوريا ضد المستعمرات الإسرائيلية على الجبهة السورية وأمام الجبهة الأردنية.

ومن هذه الأحداث أيضاً قرار القمة العربية (١٩٦٤) في القاهرة بتحويل مياه نهر الأردن في كل من سوريا ولبنان وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٥.

ب– الأسباب المباشرة: تقف في طليعتها قرارات وأحداث مهمة وقعت منذ منتصف أيار ١٩٦٧، من بينها: مطالبة مصر بسحب قوات الأمم المتحدة من سيناء وبدؤها حشد جيشها في سيناء، وإغلاقها يوم ٢٢ أيار «مضايق تيران» بالبحر الأحمر في وجه الملاحة الإسرائيلية، وهو ما اعتبرته إسرائيل بمثابة إعلان رسمي للحرب عليها.

وإثر ذلك بدأ تخطيط إسرائيل لشن الحرب على دول الجوار العربي مع مطلع حزيران عام ١٩٦٧ في ظل تواطؤ خفي ظاهره عدوان ضد سوريا، حيث أبلغ وفد سوفياتي مصر أن إسرائيل حشدت أحد عشر لواء على الحدود السورية، وإعلان مصر تدخلها لمساندة سوريا وما تلاه من أحداث.

اندلاع الحرب

قامت إسرائيل في الساعة ٨ و٤٥ دقيقة صباح الاثنين ٥ حزيران –ولمدة ثلاث ساعات– بغارات جوية على مصر في سيناء والدلتا والقاهرة ووادي النيل.

وتوزعت الغارات على ثلاث موجات، نفذت الأولى ١٧٤ طائرة، والثانية ١٦١، والثالثة ١٥٧، بإجمالي ٤٩٢ غارة، ودُمّر فيها ٢٥ مطاراً حربياً وما لا يقل عن ٨٥٪ من طائرات مصر وهي جاثمة على الأرض.

ورداً على الضربة الجوية الإسرائيلية؛ قامت القوات الجوية الأردنية بقصف مطار قرب كفار سركن. أما الطيران السوري فقد قصف مصافي البترول في حيفا وقاعدة مجيدو الجوية الإسرائيلية، بينما قصفت القوات العراقية جواً بلدة نتانيا على ساحل البحر المتوسط.

وذكرت المصادر الإسرائيلية أن ٤١٦ طائرة مقاتلة عربية دُمرت، بينما خسرت إسرائيل ٢٦ طائرة مقاتلة.

الجبهات ويومياتها

اليوم الثاني: صباح يوم ٦ حزيران سقطت العريش وانفتح المحور الشمالي أمام القوات الإسرائيلية المدرعة.

وكانت مهمة الطيران الإسرائيلي طوال اليوم هي تثبيت الوحدات المدرعة في الممرات الجبلية، وفي مساء اليوم نفسه أذاعت إسرائيل أن عناصر قواتها وصلت إلى قناة السويس مما أصاب جنود الجيش المصري بالذعر.

وفي مساء هذا اليوم أيضاً تمكن الإسرائيليون من الاستيلاء على مدينتيْ غزة وخان يونس في قطاع غزة، الذي كان يخضع آنذاك للسيادة المصرية.

وكان نائب القائد الأعلى للقوات المصرية عبد الحكيم عامر قد أصدر في الساعة الخامسة من بعد الظهر أمراً بالانسحاب العام لجميع قوات سيناء إلى غرب قناة السويس، على أن ينفذ على مراحل وخلال الأيام التالية، وهو القرار الذي أثر سلباً على أداء الجيش المصري وعلى مسار الحرب بالنسبة إليه.

أما على الصعيد الدبلوماسي الدولي فقد صدر ذلك اليوم قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣ بوقف إطلاق النار، وهو ما كان يعني حينها إقراراً دولياً باحتلال إسرائيل أراضي مصرية وحرمان مصر حقها في استعادتها.

– اليوم الثالث: احتلت القوات الإسرائيلية القدس الشرقية، ووصلت في العاشرة صباحاً إلى حائط البراق ثم سيطرت تماماً على المدينة مساء.

يذكر أن لواء من القوات العراقية شارك في الحرب من خلال الجبهة الأردنية، لكن مشاركة العراق وُصفت بأنها كانت غير فاعلة لأن تسارع الأحداث سبق دخوله الفعال في الحرب.

الجبهة السورية

– اليوم الأول: وقع قصف جوي ومدفعي متبادل بين الجانبين، وحصلت محاولة اختراق من جانب سوريا أحبطها الجيش الإسرائيلي.

– الأيام الثاني والثالث والرابع: استمرار الاشتباكات من دون أي جديد على الأرض.

– اليوم الخامس: بدأ هجوم القوات الإسرائيلية على سوريا، فاخترقت الدفاعات السورية شمال هضبة الجولان.

– اليوم السادس: واصلت القوات الإسرائيلية اختراقها للدفاعات السورية على طول الجبهة في الجولان فوصلت إلى القنيطرة، وأعلنت سوريا قبولها وقف إطلاق النار الساعة السادسة والنصف مساء من ذلك اليوم.

أهم النتائج

توقفت الحرب مساء يوم ١٠ حزيران، وصدر قرار من مجلس الأمن ٢٣٦ الساعة الرابعة والنصف من يوم ١١ حزيران ينص على إدانة أي تحرك للقوات بعد العاشر من حزيران.■

عمر الرزاز
رئيساً لوزراء الأردن الجديد

كلف العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، يوم الثلاثاء، الدكتور عمر أحمد الرزاز تشكيل الحكومة الجديدة، وهو كان يشغل منصب وزير التعليم في حكومة الدكتور هاني الملقي، الذي استقال قبل أيام.

ونشر الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الأردني السيرة الذاتية لرئيسه الجديد، الحاصل على دكتوراه من جامعة هارفارد في التخطيط بتخصص فرعي في الاقتصاد، كما حصل على درجة ما بعد الدكتوراه من كلية الحقوق بالجامعة ذاتها.

وشغل الرزاز عدداً من المناصب، أهمها: وزير التربية والتعليم في الحكومة المستقيلة، ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، ورئيس لجنة تقييم التخاصية (الخصخصة)، ورئيس مجلس الأمناء في صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، ورئيس منتدى الاستراتيجيات الأردني. وقاد الرزاز الفريق الوطني المسؤول عن إعداد استراتيجية التوظيف الوطنية (٢٠١١–٢٠١٢)، كذلك شغل منصب المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن (٢٠٠٦–٢٠١٠)، ومدير مكتب البنك الدولي في لبنان ٢٠٠٢–٢٠٠٦، وتشمل خبرته في البنك الدولي مجالات تنمية القطاع الخاص وتمويل البنية التحتية.

وعمل رئيس الوزراء الأردني الجديد أستاذاً مساعداً في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في برنامج التنمية الدولية، وبرنامج التخطيط الإقليمي، وكان عضواً في العديد من مجالس إدارة المنظمات الخاصة والمنظمات غير الربحية، ولديه عدد من المنشورات في المجلات المحكمة.

وتتضمن الدول التي زارها خلال عمله في البنك الدولي: روسيا وأوزبكستان وتركمنستان وأستونيا وروسيا البيضاء ومقدونيا وجنوب أفريقيا وكوت ديفوار وإفريقيا الوسطى والمملكة العربية السعودية واليمن وإيران ولبنان والأردن.

وكان نحو ٤٣ عضواً في مجلس النواب الأردني (الغرفة الأولى للبرلمان) قد وجهوا رسالة للملك عبد الله الثاني، ناشدوه فيها إقالة حكومة رئيس الوزراء هاني الملقي؛ على خلفية ما تشهده البلاد من احتجاجات واسعة جراء إقرارها مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل أواخر الشهر الماضي.

ويشهد الأردن منذ أسبوع احتجاجات عارمة، عمت أرجاء البلاد؛ بعد أن أقرت الحكومة في ٢١ أيار الماضي، مشروع قانون معدل لضريبة الدخل، وأحاله على مجلس النواب لإقراره.

وتزايدت الاحتجاجات، ولا سيما في محيط مقر رئاسة الوزراء في عمّان ومختلف محافظات المملكة، وشهدت منطقة «الدوار الرابع» حيث مقر الرئاسة تطويقاً أمنياً كثيفاً.

وتضاعفت أعداد المحتجين، وسط هتافات مطالبة بسحب قانون الضريبة وإسقاط حكومة الملقي وحل مجلس النواب، واستدعى العاهل الأردني الملقي للمثول أمامه، قبل أن يقدم الأخير استقالته اليوم.

وينص مشروع القانون على معاقبة التهرب الضريبي بفرض غرامات مالية وعقوبات بالسجن، تصل إلى عشر سنوات، وإلزام كل من يبلغ الـ١٨ من العمر بالحصول على رقم ضريبي.

ويعفى من ضريبة الدخل كل فرد لم يتجاوز دخله السنوي ثمانية آلاف دينار (نحو ١١,٣ ألف دولار)، بدلاً من ١٢ ألفاً (نحو ١٧ ألف دولار).■

محتجّون يوزعون الحلوى ابتهاجاً برحيل حكومة الملقي في الأردن

أظهرت مقاطع فيديو توزيع المحتجين ضد قانون الضريبة، الحلوى على المشاركين في الاعتصام قرب الدوار الرابع في عمان، ابتهاجاً في رحيل حكومة هاني الملقي.

وعن رئيس الوزراء المكلف، لفت إلى أن الأسماء المطروحة «كثيرة»، مشدداً على أن الملك لم يكلف أحداً حتى الآن. وكانت أنباء قد تحدثت في وقت سابق عن تكليف عمر الرزاز خلفاً له. إلا أنه لم يصدر أي مرسوم ملكي، بتكليف الرزاز أو أي شخصية أخرى بتشكيل حكومة جديدة.

ودعا رئيس مجلس الأعيان الأردني (عدد أعضائه ٦٥ يعينهم الملك) المحتجين في بلاده لعدم الخروج إلى الشارع. وأضاف: «المطلوب أن نعطي فرصة لرئيس الوزراء المكلف»، مؤكداً أن التظاهر حق مشروع.

وشهد الأردن خلال الأيام الماضية احتجاجات عارمة، بعد أن أقرت حكومة الملقي في ٢١ أيار الماضي، مشروع قانون معدل لضريبة الدخل، وأحالته على مجلس النواب لإقراره.

ويحتاج مشروع القانون– وفق ما هو متبع في الأردن– كي يدخل حيّز التنفيذ أن يناقشه البرلمان بشقيه (النواب والأعيان)، ثم يرفع إلى عاهل البلاد ليصدر عبر مرسوم ملكي، ثم يعلن بالجريدة الرسمية، وبعدها بشهر يصبح قانوناً ساري المفعول.

وينص مشروع القانون على معاقبة التهرب الضريبي بفرض غرامات مالية، وعقوبات بالسجن، تصل إلى عشر سنوات، وإلزام كل من يبلغ الـ١٨ من العمر بالحصول على رقم ضريبي.

ويعفى من ضريبة الدخل كل فرد لم يتجاوز دخله السنوي ثمانية آلاف دينار (نحو ١١,٣ ألف دولار)، بدلاً من ١٢ ألفاً (نحو ١٧ ألف دولار).

كذلك يعفى منها كل عائلة يبلغ مجموع الدخل السنوي للزوج والزوجة أو المعيل فيها أقل من ١٦ ألف دينار، بدلاً من ٢٤ ألف دينار.

وتفرض ضريبة بنسبة ٥٪ على كل من يتجاوز دخله تلك العتبة (٨ آلاف دينار للفرد أو ١٦ ألف دينار للعائلة)، التي تتصاعد تدريجياً حتى تصل إلى ٢٥٪ مع تصاعد شرائح الدخل.■

البعد الدولي للرئيس ماكرون والسياسات الجديدة

بقلم: كمال درويش

تعكس زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون للولايات المتحدة الأميركية الشهر الماضي الكثيرَ من التناقضات؛ فرغم مشاعر الصداقة فإن برنامج عمل ماكرون ولهجة خطابه كانت تقريباً متعارضة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى مع ترامب.

ولكن قيادة ماكرون تتعرض لتحدٍّ أكبر، علماً بأن كيفية إدارته لذلك التحدي قد ترشدنا لكيفية تحقيق تقدم في ما يتعلق بالسياسات الليبرالية الديمقراطية.

لقد تكلم ماكرون بوضوح وهو يخاطب الكونغرس الأميركي باللغة الإنجليزية، حيث دافع بقوة عن نظرة عالمية ذات بعد دولي، كما دعا إلى إنشاء مؤسسات دولية أقوى وإعادة التزام نظام تجارة عالمي قائم على أساس القواعد والأحكام، بالإضافة إلى تبني العولمة بشكل عام.

وفي ما يتعلق بإيران؛ أعاد تأكيد الحاجة للمحافظة على الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، الذي انسحب منه ترامب مؤخراً؛ وإن كان قد دعا في خطابه إلى اتفاقيات مكملة تتعلق بالمواضيع التي لم تغطها الاتفاقية الحالية.

لقد أشار ماكرون كذلك إلى أنه سيسعى لإطلاق حملة على المستوى الأوروبي لانتخابات البرلمان الأوروبي لسنة ٢٠١٩، وبوصفه ديمقراطياً فإنه يؤمن بأن تعزيز الاتحاد الأوروبي يجب أن يسير بالتوازي مع تطوير فضاء سياسي حقيقي أوروبي.

وفي واقع الأمر؛ فإن ماكرون نفسه قرر أن يقفز للمجهول من خلال عالم «السياسات الجديدة» في الغرب، وهو عالم لم يعد يعكس –بشكل كامل– التنافسَ بين أحزاب كبرى من يمين الوسط ويسار الوسط؛ ولكن: هل انقضى زمان الانقسام التقليدي بين اليسار واليمين بسبب السياسات الجديدة؟

سيكون خطأً أن نصف ماكرون –الذي عمل وزيراً في الحكومة الاشتراكية لسلفه فرانسوا هولاند– بأنه ببساطة ينتمي إلى الوسط؛ فرغم أنه تحرك في اتجاه الوسط فإنه لم يلتحق بأي من أحزاب الوسط التقليدية الصغيرة، ولكنه عوضاً عن ذلك أنشأ حركة خاصة به.

لقد وصف ماكرون منذ البداية تلك الحركة –التي أطلق عليها اسم «إلى الأمام»– بأنها ليست يمينية ولا يسارية، متجنباً مصطلح «الوسط»؛ واليوم هو يقول إن حركته على اليمين وعلى اليسار، ما يعكس رغبته في كسب الناخبين التقليديين ليسار الوسط ويمين الوسط.

لو تلاشى الانقسام التقليدي بين اليسار واليمين فإن السؤال المطروح هو: ما الذي سيُستبدل به؟ ومع وجود العولمة في قلب الجدل السياسي بمعظم البلدان؛ فإن الجواب يبدو أنه قد يكون الانقسام بين القوى العالمية والقوى الضيقة التفكير.

وطبقاً لهذا التفسير؛ فإن ماكرون يقود حركة مؤيدة للعولمة ومؤيدة لأوروبا، وأولئك الذين يعارضونه –سواء أكانوا على اليمين أم على اليسار– يرتبطون بمعارضة مشتركة للانفتاح الاقتصادي. وفي واقع الأمر؛ فإن مَن هم في أقصى اليمين وأقصى اليسار يبعثون برسائل اقتصادية متشابهة.

وفي الوقت نفسه؛ فإن أحزاب يسار الوسط ويمين الوسط السياسية الحالية –في فرنسا وفي طول الغرب وعرضه– عادة ما تضم مجموعات ذات توجه عالمي، وأخرى يتملكها الشك في العولمة.

ولو أصبحت العولمة هي الانقسام الانتخابي الرئيسي بالدول الغربية؛ فإن المنطق يقتضي احتمالية انقسام هذين المعسكرين، بحيث يقومان بتشكيل عائلات سياسية جديدة. ومع اعتقادي أنه ستكون هناك حركة في ذلك الاتجاه؛ فإن من غير المرجح أن يختفي الانقسام التقليدي بين اليسار واليمين.

إن هذا يعني أنه في السنوات المقبلة سيضطر

ماكرون إلى أن يتحالف بشكل أوثق مع يمين الوسط أو يسار الوسط. إن الظروف الخاصة التي مكنته من الفوز بانتخابات عام ٢٠١٧ (أي يسار وسط فقد مصداقيته ومرشح يمين وسط فقد أهليته بسبب الفضائح)؛ لن تتكرر مجدداً، ما يعني أن على ماكرون أن يصبح قائداً عالمياً صاحب توجه يساري، أو قائداً عالمياً صاحب توجه يميني.

إن واحداً فقط من تلك الخيارات يبدو خياراً يمكن الحفاظ عليه؛ فالسياسات التقليدية ليمين الوسط لن تتوافق بسهولة مع النزعة العالمية القوية. ولو تم دعم العولمة بأبعادها المختلفة عبر أغلبية شعبية؛ فإنه يجب أن تصاحبها سياسات اجتماعية عصرية، تقدم المساعدة الفعالة لمن يحتاجها. وفي وقت يستمر فيه الاضطراب الاقتصادي؛ فإن هذا سيصبح أكثر أهمية.

إن الانفتاح الاقتصادي يتطلب تضامناً اجتماعياً، وهذا لا يعني حماية وظائف محددة من المنافسة التجارية أو الابتكار التقني، بل يعني مساعدة الناس في التأقلم مع التغير المستمر، وذلك بتقديم الموارد اللازمة لجميع المواطنين مثل التعليم والرعاية الصحية التي يمكن الحصول عليها بسهولة، والدعم خلال هذه المرحلة الانتقالية.

وباختصار؛ يجب أن يرافق أيّ موقف شعبي مؤيد للعولمة عقدٌ اجتماعي جديد –بدعم من الموارد العامة– يحظى بموافقة أغلبية كبيرة، وإلا فإنه سيكون من الصعوبة مقاومة دعوات القومية الجديدة.

وبينما يُكمل ماكرون إصلاحات الضرائب وسوق العمل الضرورية التي بدأ بها فعلاً؛ فإن عليه التعامل مع هذا التحدي، وفي ظل هذا التحول في النموذج السياسي فإن الذين يفضلون الانفتاح سينتصرون على الأحادية القومية، فقط إذا تبنّوْا مقاربة عصرية للتضامن الاجتماعي كهدف رئيسي لهم.■

تقرير دولي يدعو لتقييم حصار قطر فوراً

صدر في العاصمة البريطانية لندن يوم الثلاثاء تقرير أعدّه محامون دوليون متخصصون في حقوق الإنسان، يدعو المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى تقييم الوضع الناجم عن حصار قطر على الفور.

ويدعو التقرير إلى تقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب التي تتخذها دول الحصار ضد قطر، ولا سيما ما يتعلق بحقوق الإنسان واتخاذ قرار بشأن كيفية المضي إلى الأمام.

وأعد التقرير المحاميان الدوليان جون دوغارد ووليام شاباس، بعد مرور عام على حصار قطر، تحت عنوان «حصار قطر: انتهاكات حقوق الإنسان والإجراءات التعسفية».

ويهدف المحامون إلى تقييم الضرر الذي ألحقه الحصار بحقوق الإنسان في قطر ودول الحصار، ويطالبون بعدم السماح باستمراره لأنه في اعتقادهم يعد انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي بشكل عام ولقانون حقوق الإنسان بشكل خاص.

يشار إلى أن منطقة الخليج تشهد أسوأ أزمة في تاريخها، بدأت في الخامس من حزيران ٢٠١٧، عندما قطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وفرضت عليها حصاراً بدعوى دعمها للإرهاب، بينما تنفي الدوحة تلك المزاعم، وتتهم الرباعي العربي بالسعي إلى فرض الوصاية على قرارها الوطني.■

وصفة ترامب تؤدي للفوضى في الشرق الأوسط

بقلم: يوشكا فيشر

من الواضح أن القرار الذي اتخذه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في وقت سابق من هذا الشهر بسحب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، والتحول نحو سياسة تركز على تجديد العقوبات والمواجهة؛ من شأنه أن يجعل مستقبل الشرق الأوسط أكثر غموضاً. ولم تكن مشجعةً العلاماتُ في الأسابيع التي تلت صدور ذلك القرار.

والواقع أن قرار ترامب لا يمكن تبريره بأي خرق للاتفاق من جانب إيران؛ وهو بالأحرى عودة إلى سياسة المواجهة القديمة وغير الناجحة التي انتهجتها أميركا في التعامل مع إيران.

والفارق الوحيد –هذه المرة– هو أن إدارة ترامب تبدو عازمة على الذهاب إلى حافة هاوية الحرب –أو حتى ما هو أبعد من ذلك– من أجل فرض إرادتها.

إذا كان لدى الإدارة أية خطط للإبقاء على برنامج إيران النووي تحت السيطرة في ظل غياب الاتفاق النووي؛ فلا بدّ أنها تُبقي هذه الخطط سراً. وإذا حكمنا –من خطابات هذه الإدارة– فسيبدو الأمر كأن الغارات الجوية ضد منشآت نووية إيرانية من الخيارات المطروحة على الطاولة. لكن القصف لن يُفضي إلا إلى تأخير برنامج إيران النووي، وليس وقفه. فهل ينظر ترامب إذن في خوض حرب برية ضخمة لاحتلال البلاد وإسقاط النظام؟ نحن نعلم جميعاً كيف كانت عواقب هذه الإستراتيجية عند تجربتها آخر مرة.

لم يكن المقصود من الاتفاق النووي –الذي أبرمته إيران وأميركا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا والاتحاد الأوروبي– منع سباق تسلح نووي في المنطقة أو وقوع مواجهة عسكرية فحسب؛ بل كان المفترض أن يعمل كخطوة أولى نحو خلق نظام إقليمي جديد، يكون أكثر استقراراً ويشمل إيران.

تأسس النظام القديم بموجب اتفاقية سايكس–بيكو إبان الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وفرنسا. وهي الاتفاقية التي خلقت –إلى حد كبير– الحدود الوطنية القائمة في المنطقة اليوم. وبعد مرور قرن؛ بات واضحاً أن النظام القديم عفا عليه الزمن، لأنه لم يعد يوفر أي مظهر من مظاهر الاستقرار.

بدلاً من ذلك؛ تنافست القوى الإقليمية الأكثر أهمية (إسرائيل وإيران والسعودية وتركيا) لفرض نفوذها في الحرب الدائرة بسوريا، وهي تنزلق بشكل جماعي نحو صراع يائس بلا طائل للسيطرة على المنطقة بأسرها.

ولأن أي دولة بمفردها لا تملك القوة الكافية لإزالة أو إخضاع الدول الأخرى؛ فإن هذا الصراع المتصاعد لا يَعِد إلا بسنوات –وربما بعقود– من الحرب.

ويمكننا إرجاع حالة عدم الاستقرار في المنطقة مباشرة إلى غزو العراق واحتلاله الذي قادته أميركا عام ٢٠٠٣؛ فبإسقاط نظام صدّام حسين اكتسبت إيران فجأة الفرصة لتنفيذ نوع من الهيمنة في المنطقة، بدءا بجارتها ذات الأغلبية الشيعية.

وبعد سلسلة من الأخطاء التي ارتكبها الغرب في سوريا؛ أصبحت إيران قادرة على ترسيخ وجود بلا عوائق، ويمتد هذا الوجود على طول الطريق من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط.

وعلى هذه الخلفية؛ جرى التفاوض على الاتفاق النووي، وكان المقصود منه إعادة دمج إيران في النظم الدولي، وبالتالي تشجيعها على الاضطلاع بدور إقليمي أكثر مسؤولية. لكن القرار الذي اتخذه ترامب منَع هذا الاحتمال، وترك دور إيران في مستقبل المنطقة مسألة مفتوحة للتخمينات.

ولكن تجنباً لأي لبس؛ ستظل إيران تمثل جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط على نحو أو آخر. إنها حضارة قديمة لا يمكن ببساطة تهميشها أو تجاهلها، ما لم يكن المرء راغباً في استدعاء المزيد من الفوضى.

بعد التخلي عن إطار التأثير على إيران بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية؛ يصبح البديل الوحيد لدى إدارة ترامب الآن هو تغيير النظام. ومن الواضح أن صقور البيت الأبيض –مثل مستشار الأمن القومي جون بولتون– لم يلتفتوا إلى أي من الدروس المستفادة من كارثة أميركا في العراق.

ونظراً للفشل في جلب الاستقرار إلى العراق أو سوريا؛ لا بدّ أن يكون واضحاً أن تصعيد المواجهة مع دولة أكبر كثيراً منهما –مثل إيران– أمر يتنافى تماما مع العقل.

من المؤسف أن الاتفاق النووي قد لا يتمكن من البقاء بعد إعادة فرض العقوبات الأميركية؛ ذلك أن الشركات الأوروبية لن تتخلى عن السوق الأميركية –وهي أكبر حجماً من السوق الإيرانية– لكي يتسنى لها أن تحافظ على العلاقات مع إيران.

وبمجرد أن تفقد إيران شريان الحياة الاقتصادية الممدود إليها من أوروبا وأجزاء أخرى من العالم؛ فإن طهران قد تقرر إعادة تشغيل برنامجها النووي، أو حتى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي؛ وهو ما سيزيد مخاطر اندلاع الحرب.

فضلاً عن ذلك؛ تعمل روسيا وأميركا على تقويض جهود منع الانتشار النووي عبر تحديث ترسانتيهما النووية. وبينما تحدّث قادة الدولتين ذات يوم عن الحد من الأسلحة المتفق عليه والتحقق من نزع السلاح؛ أصبحوا الآن أكثر اهتماماً بالرؤوس الحربية النووية المصغرة، التي يمكن استخدامها لتحطيم المرافق الحصينة تحت الأرض.

عندما تتصرف القوى النووية الرائدة في العالَم على هذا النحو؛ يصبح احتمال نشوب حرب كبرى أخرى بالشرق الأوسط أكثر إثارة للرعب. فمع تزايد تورّط روسيا في سوريا؛ أصبح خطر وقوع صِدام بين قوات روسية وغربية بالمنطقة متنامياً فعلاً. وليس الأمر كأن روسيا قد تتخلى ببساطة عن موقع القوة الجديد بالتخلي عن إيران الآن.

لا شيء من هذا يبشر بالخير من منظور أوروبا التي ستتأثر مباشرة بتصعيد التوترات في المنطقة، نظراً لقربها الجغرافي والتزاماتها التاريخية تجاه إسرائيل. وفي هذه الحالة؛ يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يقود الجهود الرامية لإيجاد حل تفاوضي يعالج نيات الهيمنة لدى القوى الإقليمية وقضية الحد من الأسلحة النووية والتقليدية.

في الوقت الراهن؛ يتعيّن على أوروبا أن تؤكد مكانتها كصوت العقل، عبر التمسك بفكرة إعادة ترتيب الشرق الأوسط سلمياً، وبصرف النظر عن مدى صعوبة المهمة في الوقت الحالي.

يدرك الأوروبيون تمام الإدراك العواقب المترتبة على صراعات الهيمنة التي لا تنتهي؛ فقد تأسس الاتحاد الأوروبي كاستجابة لقرن من الحروب المرعبة التي دفعت أوروبا إلى حافة هاوية تدمير الذات.

وكان الدرس منذ ذلك الوقت واضحاً: لن يتسنى ضمان إقامة نظام إقليمي سلمي إلا بالمصالحة والتعاون، أما طريقة ترامب (فرض الهيمنة) فلا تعني إلا الفوضى.■

«داعش» يستنزف النظام غرب الفرات

نعت وسائل وصفحات موالية للنظام السوري، عشرات القتلى من عناصر قوات النظام والميليشيات المساندة لها، بمعارك مع «داعش» بريف دير الزور الشرقي. وذكرت مصادر إعلامية مُقربة من حزب الله أنّ «محمد بيضون وحسن المجتبي أحمد» قُتلا باشتباكات مع «داعش» على أطراف البوكمال شرق دير الزور، بالإضافة إلى النقيب في قوات النظام «هلال ياسين عمران» في اللواء ١٠٣ من الحرس الجهوري. وذكرت مواقع معارضة أن «داعش» واصل لليوم الثاني هجومه على قوات النظام والميليشيات المساندة له في غرب الفرات. وقال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إن التنظيم فتح جبهة مع هذه القوات بطول نحو ١٠٠ كلم بموازاة مجرى نهر الفرات من ضفته الغربية، في الريف الشرقي لمحافظة دير الزور. وذكر «المرصد» أن «داعش» وبعد تسلله من شرق النهر فرض سيطرته على بلدات غرب النهر وتمركز فيها بسبب عدم قدرة النظام على شن هجوم معاكس لاستعادة ما خسره وعدم تدخل الطائرات الروسية بفعالية لمساندة النظام ودفع الهجوم عنه وعن حلفائه.

معظم البريطانيّين يعارضون «بريكزيت»

أظهر استطلاع رأي نُشرت نتائجه أن الغالبية في المملكة المتحدة تعارض خروجها من الاتحاد الأوروبي (بريكزيت)، وليسوا راضين عن خطة رئيسة الوزراء تيريزا ماي في شأن الاتفاق مع بروكسيل. تزامن ذلك مع تصعيد نواب من حزب «العمال» ضغوطاً على رئيسه جيريمي كوربن، لتغيير سياسته والدعوة إلى استفتاء ثان على «الطلاق».

وأفاد الاستطلاع الذي أعدّته مؤسسة «يوغوف» بأن ٤٧ في المئة من البريطانيين أبدوا عدم ثقة بخطة ماي، في مقابل ٤٠ في المئة لا يزالون يؤيّدون «بريكزيت». واللافت أن هذا التغيير جاء بعد أسبوع على فشل مجلس العموم (البرلمان) في الاتفاق على استراتيجيا للخروج من الاتحاد، ووسط تحذيرات رجال أعمال من «فوضى» إذا حصل الخروج من دون اتفاق مع بروكسيل.

وأشار الاستطلاع إلى أن ٦٢ في المئة من مؤيّدي «بريكزيت» يعتبرون إدارة الحكومة المفاوضات مع بروكسيل سيئة جداً، فيما أيّد ٢٣ في المئة الوزراء الذين يتولون هذه المفاوضات. وأفاد بأن ٨١ في المئة من أنصار «بريكزيت» في استفتاء عام ٢٠١٦ ما زالوا على موقفهم.

«صفقة الجنوب» السوري تحظى بتوافق دولي

للمرة الأولى منذ أكثر من سبع سنوات، تلتقي قوى إقليمية ودولية ذات مصالح متناقضة معنية بالنزاع السوري، على دعم عودة قوات النظام السوري حصراً إلى منطقة جنوب البلاد الاستراتيجية. وكان الملف محور محادثات نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، مع السفير الإيراني لدى روسيا.

وأفادت الخارجية الروسية، في بيان، بأن اللقاء الذي جرى بناءً على طلب السفير الإيراني، تطرق إلى «تبادل للآراء حيال الوضع في الشرق الأوسط مع التركيز على سورية، وأعرب الطرفان عن ارتياحهما لتطور الوضع على الأرض».

ويكتسب الجنوب السوري الذي يضم في شكل رئيس محافظتي درعا والقنيطرة، خصوصيته من أهمية موقعه الجغرافي الحدودي مع «إسرائيل» والأردن، وقربه من دمشق. ولكل من هذه الأطراف الثلاثة، إضافة إلى داعميها من روس وإيرانيين وأميركيين، مصالح أو تطلعات فيها.

العفو الدولية تتّهم التحالف الدولي بقتل المئات

نددت منظمة العفو الدولية بقتل مئات المدنيين في الرقة (شمال سورية) بالغارات الجوية التي يشنها التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» الإرهابي والتي أدت إلى مقتل مئات المدنيين وإصابة الآلاف بجروح و «تدمير» المدينة. وأجرت المنظمة غير الحكومية تحقيقاً في الرقة بعد العملية التي شنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة بين السادس من حزيران و١٧ تشرين الأول ٢٠١٧ لطرد الإرهابيين الذين يحتلون المدينة منذ ثلاث سنوات.

وتوجه باحثون من المنظمة إلى ٤٢ موقعاً تعرضت لغارات التحالف وأجروا مقابلات مع ١١٢ من السكان فقدوا ما مجمله ٩٠ شخصاً من الأقارب أو الجيران في القصف الجوي، من بينهم ٣٩ فرداً من أسرة واحدة «وقتل جميع هؤلاء تقريباً نتيجة ضربات جوية لقوات التحالف». واتهمت المنظمة التحالف بـ«انتهاك القانون الدولي الإنساني» في الرقة. وصرحت كبيرة مستشاري برنامج الاستجابة للأزمات في المنظمة دوناتيلا روفيرا: «عندما يُقتل كثير من المدنيين في هجوم تلو الآخر، فمن الواضح أن هناك أمراً معيباً، ومما يزيد من فداحة المأساة أن هذه الأحداث لم يجرِ التحقيق فيها على رغم مرور أشهر عدة على وقوعها. فالضحايا يستحقون العدالة».

اليمن: جهود أمميّة لتفادي معركة في ميناء الحديدة

تضاعفت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن لتجنب اندلاع معركة في ميناء الحديدة (غرب البلاد) الذي يسيطر عليه المتمردون الحوثيون، مع تقدم القوات الموالية للحكومة المدعومة من السعودية والامارات نحو الميناء.

ويقوم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الجديد الى اليمن مارتن غريفيث بزيارة لصنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون المتهمون من السعودية بتلقي الدعم العسكري من إيران.

وأعرب في ختام زيارته عن قلقه من الهجوم على مدينة الحديدة الواقعة على ساحل البحر الأحمر، على بعد ٢٣٠ كيلومتراً من صنعاء، والتي تعتبر نقطة حيوية للمساعدات الإنسانية التي تصل عبر مينائها.

وقال: «سمعت من خبراء عديدين، خلال هذه الزيارة، عن الهجوم على الحديدة، والتبعات الخطيرة على الوضع الإنساني، والتي يمكن تفاديها». واضاف: «أشعر بالقلق أيضاً من تبعات الهجوم على المسار السياسي، وفرص التوصل الى تسوية سياسية للنزاع».

الشاباك يزعم تفكيك «خلية» خططت لاغتيال نتن ياهو

كشف جهاز «الشاباك» الإسرائيلي انه «تم احباط عمل خلية فلسطينية وُجِّهَت من سوريا وخططت لمهاجمة شخصيات رفيعة المستوى في الكيان الصهيوني من بينهم رئيس الحكومة بنيامين نتن ياهو ورئيس بلدية القدس نير بركات».

وضمن اطار عملية القضاء على البنية التحتية جرى اعتقال محمد جمال رشادة من مواليد ١٩٨٨، من سكان مخيم اللاجئين شعفاط في شرقي القدس، يحمل «هوية اسرائيلية»، وهو سجين سابق بسبب نشاطات جهادية.

وزعم «الشاباك» أنه «خلال التحقيق تبين انه وفقاً لتوجيهات «جهات خارجية»، خطط محمد لتنفيذ هجمات على عدة اهداف، من بينها مهاجمة شخصيات رفيعة المستوى، بينها رئيس الحكومة بنيامين نتن ياهو، ورئيس بلدية القدس، نير بركات». وزعم «الشاباك» ايضاً ان «محمد رشادة خطط لشن هجمات على مبانٍ تابعة للقنصلية الاميركية وعلى مندوبين كنديين يمكثون في القدس بهدف تدريب قوات السلطة الفلسطينية في الضفة».

العاهل الأردني يطلب «مراجعة شاملة» لقانون ضريبة الدخل

دعا العاهل الأردني الملك عبد الله رئيس الوزراء المكلف عمر الرزاز الى «مراجعة شاملة» لمشروع قانون ضريبة الدخل الذي يثير احتجاجات شعبية في عموم البلاد منذ أيام.

وقال في الكتاب الرسمي لتكليف الرزاز تشكيل حكومة جديدة: «على الحكومة أن تطلق فوراً حواراً بالتنسيق مع مجلس الأمة، بمشاركة الأحزاب والنقابات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، لإنجاز مشروع قانون ضريبة الدخل».

وأضاف: «على الحكومة أن تجري مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي في شكل متكامل ينأى عن الاستمرار في فرض ضرائب استهلاكية غير مباشرة وغير عادلة لا تحقق العدالة والتوازن بين دخل الفقير والغني».

«وحدات حماية الشعب» الكردية تسحب قواتها من منبج

أعلنت «وحدات حماية الشعب» الكردية، سحب آخر قواتها من مدينة منبج في شمال سوريا، بعدما هددت تركيا مراراً بشن هجوم عليها، في خطوة من شأنها تخفيف حدة توتر طال بين أنقرة وحليفتها واشنطن.

ومنذ أسابيع، تشكل منبج محور محادثات مستمرة بين أنقرة وواشنطن، جرى التوصل بموجبها إلى «خريطة طريق» لتلافي وقوع أي صدام. وتنتشر في مدينة منبج، قوات أميركية وفرنسية من التحالف الدولي.

وقالت الوحدات الكردية التي تعتبرها أنقرة منظمة «إرهابية» وتخشى أن تؤسس حكماً ذاتياً كردياً على حدودها، في بيان: «قررت القيادة العامة لوحدات حماية الشعب سحب مستشاريها العسكريين من منبج». وأضافت أنه بعد طرد تنظيم «داعش» من المدينة، جرى «تسليم زمام الأمور في منبج لمجلسها العسكري، وقامت قواتنا بالانسحاب من المدينة»، لكنها أبقت بطلب من المجلس المنضوي أيضاً في «قوات سوريا الديموقراطية»، على «مجموعة من المدربين العسكريين بصفة مستشارين عسكريين لتقديم العون للمجلس العسكري في مجال التدريب، وذلك بالتنسيق والتشاور مع التحالف الدولي».

الفيتو الأمريكي سقطة أخلاقيّة جديدة لواشنطن.. وعمى سياسي

شدّدت وزارة الخارجية الفلسطينية، على أن استخدام واشنطن لـ«الفيتو» ضد مشروع قرار لحماية الفلسطينيين «سقطة أخلاقية جديدة لأميركا، وانعزال أمريكي عن الواقع، وعمىً سياسي».

وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، في تصريح صحفي له يوم السبت، إن استخدام نيكي هيلي (مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن) للفيتو، تجاهل للإجماع الدولي بشأن الجرائم والممارسات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وانحياز للقاتل. وأضاف: «إفشال مجلس الأمن، واستخدام الفيتو ضد مشروع القرار الكويتي؛ منح حصانة لإسرائيل، وتعزيز لسياسة الإفلات من العقاب».

وأكد المالكي، أن القيادة الفلسطينية مستمرة في سعيها لإيجاد السبل كافة لحماية شعبنا الفلسطيني وأرضه، «رغم تعطيل مجلس الأمن وتقويض دوره في حفظ الأمن والسلم».

ونوّه إلى أن قرار واشنطن بمثابة «تشجيع على القتل وتشجيع لمجرمي الحرب الإسرائيليين؛ بمن فيهم ذلك الذي قتل بدم بارد يوم الجمعة المسعفة رزان النجار، وهي ترتدي ثياب الإسعاف، وتؤدي واجبها الإنساني النبيل». وأردف: «الدبلوماسية الفلسطينية ستعمل كل ما بوسعها لضمان مساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومحاسبتهم، وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني».

واستخدمت الولايات المتحدة، مساء الجمعة، حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي، لعرقلة صدور مشروع قرار كويتي يدعو لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وحصل مشروع القرار على موافقة عشر دول من إجمالي الدول الأعضاء بالمجلس (١٥ دولة)، بينما امتنعت كل من إثيوبيا وبولندا وهولندا وبريطانيا، عن التصويت لمشروع القرار.

والدول العشر التي صوّتت لمشروع القرار الكويتي هي: الكويت، كازاخستان، روسيا، الصين، بوليفيا، بيرو، السويد، فرنسا، غينيا الاستوائية وكوت ديفوار.

ويتطلب تمرير مشروع القرار الكويتي موافقة ما لا يقل عن تسع دول من مجموع الدول الأعضاء في المجلس (١٥ دولة)، بشرط عدم اعتراض أي من الدول الخمس دائمة العضوية: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا وفرنسا.

وقبيل التصويت على مشروع القرار الكويتي، قالت مندوبة واشنطن الدائمة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي لأعضاء المجلس: إن «مشروع القرار الكويتي يشكل وجهة نظر فجّة، وأن الولايات المتحدة ستستخدم حق النقض لمنعه من الصدور».

وجاء مشروع القرار الكويتي على خلفية ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلي مجزرة في غزة، يومي ١٤ و١٥ أيار الماضي، بقتله ٦٥ فلسطينياً وإصابة الآلاف، خلال مشاركتهم في احتجاجات سلميّة، قرب السياج الأمني الفاصل بين غزة وإسرائيل.

وتتواصل في فلسطين المحتلة فعاليات احتجاجية سلمية (مسيرات العودة الكبرى)، تنديدًا بنقل السفارة الأمريكية، في ١٤ أيار الماضي، من تل أبيب (وسط فلسطين المحتلة عام ٤٨) إلى القدس المحتلة، وتطالب هذه الفعاليات بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هُجروا منها، عام ١٩٤٨.■

«الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» يدعو الأمة الإسلامية إلى الوقوف مع القضية الفلسطينية

دعا الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، أبناء الأمة الإسلامية لتهيئة الأنفس لتحري ليلة القدر واستقبالها بقلوب صافية، ومزيد من الأعمال الصالحات، وقيام الليل والتهجد.

وطالب الاتحاد، في بيان له في مطلع العشر الأواخر من شهر رمضان، المسلمين بالوقوف بكل قوة مع قضايا الأمة، ولا سيما القضية الفلسطينية والقدس الشريف التي تتعرض لمحن شديدة ونكبات جديدة، ورفع الحصار الشامل عن غزة، التي وصف أهلها بأنهم «مرابطون يدافعون عن قضيتنا العادلة، ويضحون بدمائهم في سبيل الله، فيجب علينا أن نقف معهم ومع جميع أهل فلسطين».

وناشد الاتحاد الحكومات الإسلامية والعربية بالسعي الجاد، وبذل كل ما في الوسع؛ لإصلاح أحوال الأمة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وإنسانياً، وحل الخلافات البيّنية، في إطار الأخوّة الإيمانية.

وناشد الاتحاد الدول الإسلامية باطلاق سراح معتقلي الفكر والرأي، ولا سيما العلماء، وتحقيق آمال شعوبها وتطلعاتها في حياة كريمة، وإصلاحات حقيقية.

وطالب الاتحاد، ومقره الدوحة، العالم الإسلامي والعالم الحر بالوقوف مع المهجرين والنازحين والمنكوبين والفقراء والمستضعفين، وتقديم يد العون والإغاثة لهم، وفق البيان.

ويتحرى المسلمون ليلة القدر في أوتار الليالي العشر الأواخر من شهر رمضان، باعتبارها ليلة مباركة اختصها الله عزّ وجل من بين الليالي، لتكون العبادة فيها خير من ألف شهر، عملاً وصياماً وقياماً.

وتأتي العشر الأواخر من شهر رمضان لهذا العام، بينما تعيش فلسطين أسوأ أوضاعها، ليس فقط بسبب استمرار الاحتلال والحصار والتهويد ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس بعد الاعتراف بها عاصمة للاحتلال، وإنما بسبب التشظي الذي تشهده المنطقة العربية والإسلامية شرقاً وغرباً.■

الانتخابات العراقيّة وأزمة الدولة في تحقيق شرعيّتها

بقلم: يحيى الكبيسي

ليس ثمة جديد في الجدل الدائر في العراق حول نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فهو مجرد مناسبة أخرى للكشف عن أزمة الدولة! لايتعلق الأمر هنا بديمقراطية ناشئة تتلمس طريقها الصعب والطويل، بل بسياق قائم على مصفوفة أخطاء، وخطايا، لا يمكن لها أن تنتج غير الفشل.

في عام ٢٠٠٥، وفي أول انتخابات برلمانية بعد الاستفتاء على الدستور، اعترضت جبهة التوافق العراقية حينها على نتائج الانتخابات، وتقدمت إلى المحكمة الاتحادية بدعوى تطعن في دستورية قانون الانتخابات الذي سلبها بضعة مقاعد، بسبب احتساب القانون للمقاعد على أساس المسجلين في السجل الانتخابي وليس على أساس العدد الكلي للسكان. وبدل أن تبتّ المحكمة الاتحادية بسرعة في طلب كهذا يتعلق بشرعية الانتخابات نفسها، وجدناها تماطل لمدة ١٦ شهرا لتقرر في النهاية بعدم دستورية هذا القانون، لأنه ينتهك أحكام الدستور الصريحة، التي احتسبت عدد المقاعد على أساس السكان أولاً، والتي قررت أيضاً بطلان أي نص قانوني يتعارض معه. ولكنها في الوقت نفسه قررت أيضاً أن هذا الحكم بعدم الدستورية «لا يمس الإجراءات التي جرت بموجبها انتخابات المجلس النيابي الحالي»!

وفي عام ٢٠١٠، كان للمحكمة الاتحادية مرة أخرى حضور في الانتخابات، بعيداً عن دورها المقرر دستورياً بالمصادقة على نتائج الانتخابات. فبعد توالي النتائج الأولية للانتخابات، وتيقن أحد أطرافها بعدم حصوله على المركز الأول فيها، توجه إلى المحكمة الاتحادية مطالباً إياها بتفسير المادة الدستورية التي تصف الطرف الذي يكلف بتشكيل الحكومة، وكان رد المحكمة السريع على غير العادة (قدمت الدعوى يوم ٢٠١٠/٣/٢١ وجاء رد المحكمة يوم ٢٠١٠/٣/٢٥) بأن الكتلة النيابية الأكثر عدداً ليست هي الكتلة الفائزة في الانتخابات، بل الكتلة التي تتشكل بعد الانتخابات!

وحيث إن تشكيل الكتلة الأكبر في هذه الانتخابات تأخر كثيراً، وهو ما يتعارض مع التوقيتات الدستورية المتعلقة بعقد الجلسة الأولى للبرلمان، وانتخاب رئيس المجلس ثم رئيس الجمهورية، وأخيراً تكليف مرشح الكتلة الأكثر عدداً، ومن ثم اضطرار الجميع إلى جلسة مفتوحة للبرلمان، تقدم بعض الناشطين بدعوى للمحكمة الاتحادية للبت في شرعية الجلسة المفتوحة. في هذه المرة تأخرت المحكمة الاتحادية أربعة أشهر قبل البت في الدعوى، بعد ان حسمت الكتل السياسية ترشيحاته!

في ظل هذه الإشكاليات الدستورية والقانونية، كان رئيس الجمهورية صاحب الصلاحية الحصرية في «ضمان الالتزام بالدستور» بعيداً عن المشهد تماماً، ومن يراجع أداء رؤساء الجمهورية المتتالين سيكتشف بوضوح أنهم تعاملوا مع هذا المنصب في سياق المتطلبات الحزبية والفئوية أكثر منه في سياق متطلبات المنصب نفسه!

لقد عمد الأمريكيون بعد احتلالهم العراق إلى اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، التي لم يكن مفكراً فيه في العراق قبل ذلك! ليس من خلال فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وحسب، بل من خلال اعتماد فكرة الهيئات المستقلة التي عمدت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى تشكيلها تباعاً عبر أوامر وتعليمات، أو من خلال قانون إدارة الدولة. وقد أفرد الدستور العراقي لاحقاً لهذه الهيئات المستقلة مكانة خاصة، عندما عدها واحدة من السلطات الاتحادية بعيداً عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. إلا أن هذه الاستقلالية تم إنكارها مبكراً، ولم تستطع البنى الذهنية للنخب السياسية العراقية أن تتسق مع هذه الفكرة؛ بداية عبر محاولات الهيمنة السياسية عليها، ثم عبر قرار للمحكمة الاتحادية العليا جرّد هذه الهيئات المستقلة من صفة الاستقلالية وجعلها تابعة للسلطة التنفيذية! ثم عبر قرار ثان وأد مفهوم الاستقلالية تماماً عندما قررت أن مفهوم الاستقلالية لايعني عدم الانتماء للأحزاب، إنما المقصود به أن هؤلاء «مستقلون في أداء مهامهم»!

في ظل مقدمات كهذه، يبدو من الصعب التفكير أن مفوضية انتخابات تعتمد على مرشحين حزبيين، أو مرشحين لأحزاب، أن تدير انتخابات نزيهة وشفافة بأي حال من الأحوال، خاصة أن هؤلاء الأعضاء الذين سيشكلون «مجلس المفوضين» و«الدائرة الانتخابية» لديهم سلطة شبه مطلقة في ما يتعلق بالانتخابات. بداية من تشكيل مكاتب الانتخابات الفرعية على مستوى المحافظات، وصولاً إلى إعلان نتائج الانتخابات.

وبالتالي، فإن الأحزاب التي «يمثلها» أعضاء مجلس المفوضين ستحظى عملياً بقدرة كبيرة على التدخل في «إدارة» الانتخابات عبر السيطرة على هذه المكاتب من خلال «ممثليها»، بداية من الاستحواذ على منصب مدير المكتب وموظفيه، مروراً بالسيطرة على المراكز والمحطات الانتخابية عبر تعيين ممثلي هذه الأحزاب فيها، وانتهاء بالسيطرة على العمليات الخاصة بالعدّ والفرز! فضلاً عن أن سيطرة الأحزاب على مفوضيّة الانتخابات سيجعلهم «يتحكمون»، واقعاً، بالعملية الانتخابية كاملة. وبالتالي تبدو الاتهامات الموجهة إلى مفوضية الانتخابات، التي تسوقها الجهات التي أنتجتها وفق معاييرها أصلاً، غير مسوغة، وغير مفهومة تماما.

بموازاة هذه الوقائع، أعلن يان كوبيتش الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق في إفادة بمجلس الأمن يوم الثلاثاء ٣٠ أيار ٢٠١٨ أن ما سمّاه «الترهيب الفعال للناخبين بواسطة بعض التشكيلات المسلحة والتدخل السياسي» كانت حاضرة في الانتخابات الأخيرة، دون أن يسمي طبعاً هذه «التشكيلات المسلحة» لكي لا يغضب أحداً. وطوال الأشهر الماضية، كان مطلب إخراج هذه «التشكيلات المسلحة» مطلباً جوهرياً للكثير من الأحزاب والقوى السنّية، دون أن يخرج أحد عن تواطئه وصمته، في ما يتعلق بهذه المسألة! والأهم هنا أن السيد يان كوبيتش، نسي كما يبدو أن يطلع مجلس الأمن على العلاقة العضوية التي تربط هذه «التشكيلات المسلحة» بقائمة انتخابية محددة، استطاعت أن تحقق مكاسب غير مسبوقة في مناطق انتشارها في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى بواسطة هذا الترهيب الفعال!

في معرض تسويغ الرئيس الدكتور فؤاد معصوم لواقعة عدم الالتزام بالمدة الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية في عام ٢٠١٠، قال بأنها ليست أول قارورة كسرت في الإسلام. وهذه الكناية التي تستخدم أحياناً لتوصيف الانتهاكات، الصريحة أو الضمنية، لبعض أحكام الإسلام، تعكس وعي النخبة السياسية العراقية لمبدأ حكم القانون The Role of Low الذي يعد مبدأ أساسيا للدولة الحديثة وللديمقراطية.

ولعل مفردة القارورة نفسها تقدم توصيفاً فريداً لحقيقة حكم القانون في العراق الحديث، ملكياً وجمهورياً، دكتاتورياً وديمقراطياً مفترضاً، وهو أنه هش وقابل للكسر أولاً، وأنه لا إصلاح له إن انكسر، تماماً كما القارورة! ومراجعة سريعة لتاريخ كسر قوارير الدولة العراقية على مدى ما يقرب من مائة سنة من عمرها يوضح بجلاء استمراء هذا التكسير.■

إعلام السيسي... عام من الأكاذيب حول قطر

مع مرور العام الأول على حصار قطر، لا تزال وسائل الإعلام المصرية، تصرّ على ترويج الأكاذيب. فمرة تقول: «قطر على وشك الإفلاس»، وأخرى «المعارضة القطرية على وشك أن تحقق أهدافها».

لم يتوقف هذا الإعلام عند حدّ ترويج الشائعات، فكل شيء متاح ومباح. الشخصي يختلط بالعام، إذ قتل هذا الإعلام، في هجومه على قطر، كل المفاهيم العلمية والمصطلحات المتعلقة بالمهنية، مثل «المصداقية» و«الرأي والرأي الآخر»، حتى أصبحت كل هذه المسمّيات في خبر كان، وبات الأهم الصورة السيئة والمسيّئة التي يريد تصديرها للمصريين عن قطر التي تمت شيطنتها، إذ صارت هي العدو الأكبر. ويبدو أنه صار إعلام «الطرشان»، إذ يروّج لأكاذيبه التي لا يصدقها أحد، غير مهتم بانصراف المشاهدين عن متابعته، في حين أن المصريين أصبحوا يبحثون عن الحقيقة بعيداً عن تلك القنوات وأولئك الإعلاميين من مروّجي الأكاذيب.

أحدث تلك الشائعات هو ما نشره موقع «اليوم السابع»، فمع مرور عام على الحصار المفروض من السعودية والإمارات والبحرين ومصر على قطر، نشر الموقع المملوك لشركة «إعلام المصريين»، التابعة للاستخبارات العامة، تقريراً يدّعي أن الاقتصاد القطري يمرّ منذ عام بانتكاسات متواصلة، كان آخرها فقدان الدوحة أصولاً احتياطية تقدّر بـ٢٣ مليار ريال، أي ٦,٣ مليارات دولار، خلال نيسان الماضي، وهو ما كذبته الأرقام الرسمية التي أظهرت ارتفاع الاحتياطيات الدولية والسيولة بالنقد الأجنبي لدى مصرف قطر المركزي في نيسان وزيادة الاحتياطي والسيولة، وهما مقياس قدرة البنك المركزي على دعم العملة المحلية الريال إلى ٣٩,٨ مليار دولار الشهر الماضي من ٣٧,٨ مليار دولار في آذار.

أولى تلك الأكاذيب التي روّجها الإعلام المصري، كانت بعد إعلان الحصار مباشرة، عندما زعمت وسائل إعلام مصرية أن العديد من المواطنين والمقيمين في قطر «هرعوا إلى المتاجر» لتخزين المواد الغذائية، بعد الاستيقاظ على خبر إغلاق السعودية حدودها البرية مع قطر، وكان يتم استيراد قدر كبير من المنتجات الغذائية عبْرها.

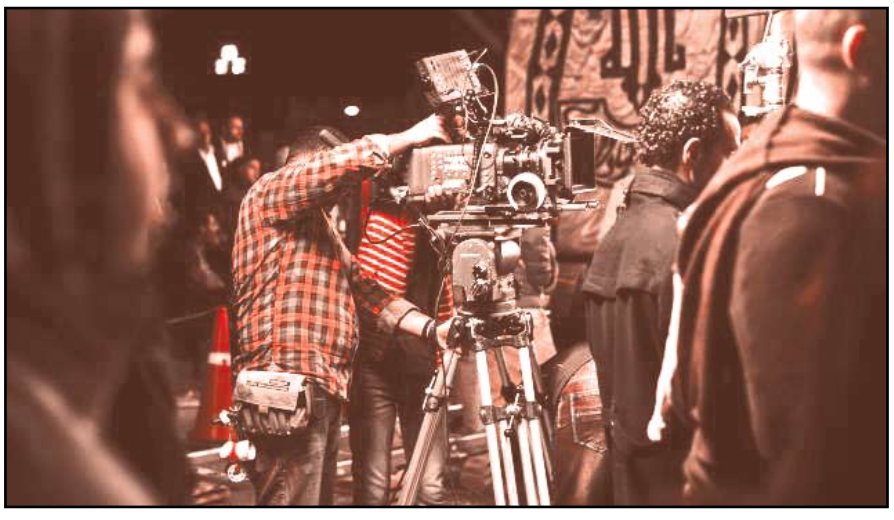

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل الحال ببعض المواقع المصرية إلى نشر صور مزيفة لمواطنين في العديد من متاجر التجزئة ومحال البقالة الشعبية يتزاحمون لملء عربات تسوّقهم بزجاجات حليب وماء وأكياس من الأرز والبيض، وغيرها، كما نشرت صوراً من أرفف فارغة في متاجر التجزئة لتوحي بأن السكان أفرغوا المتاجر من الدجاج وغيره من اللحوم الطازجة والمجمدة في بعض المحال التجارية.

المذيع أحمد موسى زاد على ذلك وقال في برنامج «على مسؤوليتي»، الذي أذيع مساء الخامس من حزيران ٢٠١٧، «إن هناك تسونامي يضرب قطر.. تسونامي يحوّل قطر إلى دولة الناس بتدوّر فيها على العيش». وأضاف: «أحدثكم بجدّية، الناس في قطر يفتشون الآن ولا يجدون الخبز والسكر والزيت والسمنة ولا أي طعام يأكلونه، لماذا أقول هذا؟ لأن القطريين قبل الإفطار نسفوا كل شيء، فبعد الإفطار لم يجدوا طعاماً للسحور. ولا حتى لبن (زبادي) أو أي شيء يأكلونه. لماذا؟ لأنّ الأشقاء في المملكة العربية السعودية أقفلوا المنافذ التي كان يحصل القطريون منها على الطعام. أقول لكم إنّ مجاعة ستحصل». وأضاف موسى: «هناك ٣٠٠ ألف مصري في قطر لو نزلوا إلى الشارع سيقلبون نظام الحكم، لكنّ المصريين محترمون ولا يفعلون ذلك. مجرّد قرار اتّخذ في يوم واحد جعل الشعب لا يجد ما يأكله». وعرض موسى نفس الصّور «المزيّفة» وقال: «هذه هي قطر الآن.. محتاجة أن يرسل لها أكل.. السعودية، ومصر، والإمارات، والبحرين لما كشّروا ده اللي حصل.. والشعب القطري هو الذي تضرّر.. النظام القطري لم يتضرر، أسهل شيء الطيارة جاهزة، وعلى فكرة الطيارة الآن تلف في المطار، وممكن في أي لحظة أن يذهبوا إلى إيران، أو إلى تركيا، وهناك عروض من إيران ومن تركيا، تقول لهم تفضلوا عندنا».

وفي الحلقة نفسها ردّد موسى كذبة أن قوات الصاعقة انتشرت في شوارع الدوحة كي تخيف الناس، مضيفاً: «هناك أشخاص اتصلوا بي من قطر ليحكوا لي، وأقول لكم إننا نحصد مشاهدات عالية هناك. نحن سي إن إن الخاصة بهم».■

واجبان تجاه تركيا إبّان الانتخابات القادمة

بقلم:عطية عدلان

ليست سوى وجهة نظر، لذلك لا تُعَدُّ تَدَخُّلاً في شُؤون الغير؛ إذ من حق كل إنسان أن يُبدي وجهة نظره في أيّ قضية فكرية أو علمية أو سياسية أو غير ذلك، ولا سيما إذا كان للقضية تعلق – ولو من وجهة النظر الشخصيّة – بالصالح العام للأمّة أو بالوضع الإنسانيّ العام. فما دام الأمر لم يتعدّ إبداء الرأي إلى إقحام التصرف فلا ضير.

ووجهة النظر هذه تتلخص في أنّ الأمّة عليها واجبان تجاه تركيا، الأول: دعم استمرار «العدالة والتنمية» ودعم مشروعها النّهضويّ المحافظ، والثاني: بذل النصيحة لهم والاجتهاد في ممارسة الحسبة السياسية عليهم. هذان الواجبان لكل منهما امتداد داخليّ يقف عند الحدود الجغرافية للدولة التركية بكل مكوناتها الثقافية والعرقية، وآخر خارجيّ يتجاوز الحدود الجغرافية إلى الحدود الاستراتيجية العابرة للقارات والمستغرقة لنسيج الأمّة الإسلامية، بل والضاربة في ضمائر الشعوب العاشقة للحرية.

ولماذا تركيا بالذات؟ هذا سؤال له وجاهته وله ثقله، ومع ذلك فالإجابة عليه ما أسهلها وأَخَفّها! لأنّ تركيا في ظل حكم «العدالة والتنمية» قدّمت النموذج الذي أثار رضى المحبّين وسخط الحاسدين في آن، والتّمَيُّزُ والتّفَرُّدُ الذي حظي به هذا النموذج لم يعد يختلف فيه اثنان. ليس التميّز في إحراز الأرقام العملاقة للنقلة الاقتصادية وحسب، ولا في مجرد إخراج الشعب من الضيق والفاقة إلى السعة والرفاه، ولا في الطفرة الصناعية والعمرانية والتجارية والسياحية فقط، وإنّما إلى جانب ذلك كله تميّز هذا النموذج بقدرته على الجمع بين أمور يَعِزّ الجمع بينها في عالمنا الموغل في الضبابية والتعقيد، كتحقيق قدر كبير من استقلال القرار السياسيّ دون الوقوع في فخاخ النظام العالميّ، الذي يجيد بها اصطياد كل من سولت له نفسه الخروج من التبعية الكاملة له.

ولا أحسب أنّ المعارضة التركية قادرة – ولو اجتمعت وتآلفت وحشدت كل قواها – على مجرد الحفاظ على تلك المكاسب، فضلاً عن استدامتها أو تطويرها. وهذا واقع لا أحسب أنّ أحداً من المخالفين للعدالة والتنمية أو الناقمين على أردوغان – لسبب أو لآخر – يمكن أن يجادل فيه؛ لشدة ظهوره وفرط تبدّيه. ولا ريب أنّ من حقّ هذه الأحزاب أن تمارس الدعاية لبرامجها وأن تنافس على السلطة، ولكن من حقّ الناخب كذلك أن يقف على الحقائق وأن يحرز الإصابة في اختياره، وأن يكون متجرداً لمصلحة بلاده؛ فيقدم من يراه أقدر على إدارة المرحلة المقبلة، ولا سيما في ظل التحديات العظام والمخاطر الجسام التي تتعرض لها تركيا هذه الأيام.

الذي ينبغي أن يتذكره الناخب التركيّ وأن يستحضره؛ هو أنّ التغير الذي قد يطرأ في هذه المرحلة ليس من قبيل تداول السلطة كالذي يراه في الدول الغربية، لأسباب كثيرة لها تعلق بالواقع التركيّ ذاته، تجعله مختلفاً عن الواقع الغربيّ اختلافاً جذرياً بما يمنع القياس ويحيل الاقتداء والاقتباس.

فضلاً عن أنّ التغير – الذي إن وقع فلن يكون من قبيل تداول السلطة وإنّما من قبيل تناسخ الأنظمة – سيُحِلّ بمنظومة الدولة كَمًا من الثقوب، بله الخروق، التي لن تستثني مؤسسة من مؤسساتها، ولن يفلت منها نشاط أو ميدان من ميادين الحياة؛ الأمر الذي له خطره على مجتمع منقسم ودولة تتعدّد فيها العرقيات وسط مزدحم من العداوات الإقليمية، وفي كنف منطقة لم يسلم فيها بلد من الفتن والانقسامات إلا تركيا، أدام الله عليها الوحدة والسلامة والعافية.

وعلى غير الأتراك من الشعوب والدول واجب أيضاً، يبدأ من الدعاء وينتهي بالدعم السياسيّ والاقتصاديّ، ويمرّ بتشجيع الاستثمار والسياحة وغيرها من الأنشطة التي من شأنها الإسهام في مرور تركيا من هذا النفق المفتعل، ولن يكون هذا تفضلاً وامتناناً بقدر ما سيكون تعاوناً والتحاماً، فاستكمال تركيا لطريقها الرامي للاستقلال التام من كل الضغوط الدولية المصطنعة هو بمنزلة فتح طريق الاستقلال للجميع، والأمم – شاء حكامها أم أبوا – متجهة إلى التمحور حول قوة تنتسب إليها وتنتمي إلى ما تنتمي إليه. ولا يستطيع أحد أن ينكر – وهو آمن من سوط ضميره – أنّ تركيا صارت قوة يمكن أن تحقق التوازن إذا انحازت إليها جاراتها وأخواتها في الأصل الثقافي الحضاريّ.

أمّا واجب الحسبة والنصيحة فهو واجب كبير، وهو أقوى برهان على الحب والولاء وقوة الدين؛ فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الدين النصيحة» وتركيا في تجربتها الرائدة بحاجة إلى النصيحة، والعدالة والتنمية وأردوغان يجب أن يستمعوا لنصح إخوانهم من العلماء والسياسيين وأهل الخبرة في ميادين الحياة كافة، ولا يتم لهم النجاح إلا بهذا، وهم لاستماع النصح أهل وللعمل به جديرون؛ لأنهم إنما نبتوا من أول يوم في بيئة الصلاح والإصلاح؛ فلا يظن بهم إلا ذلك.

وأحسب أنّ هذين الواجبين الكبيرين ينبثقان من واجب أكبر، هو واجب الوحدة الإسلامية التي فرضها المولى تبارك وتعالى في قرآنه: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾.■

أردوغان يحذّر من المساس بحقوق الأكراد

حذّر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يوم الأحد، من المساس بحقوق الأكراد. جاء ذلك خلال خطاب جماهيري في ولاية «دياربكر» جنوب شرقي تركيا.

وأكّد الرئيس التركي أنه سيقف بنفسه في وجه جميع من يحاول المساس بحقوق الأكراد، مشدداً على أن الدولة التركية لن تسمح بتجاهل حقوق وحريات الشعب. وأضاف: «لا تحاولوا البحث عن دولة للأكراد، لأن دولتهم هي الجمهورية التركية».

وأردف: «ستبقى لغتنا التركية اللغة الرسمية للبلاد، وقيمتها لا تختلف عن قيمة اللغة الكردية».

ولفت إلى أن أطرافاً حاولت إثارة نزاعات في «ديار بكر» باستخدام منظمة «بي كا كا» الإرهابية وزرع بذور التفرقة بين المواطنين.

وأشار إلى أن المنظمة حاولت تدمير المساجد والمعالم التاريخية في الولاية، ومنعت الأطفال من التعليم وحالت دون تأسيس مستقبل مشرق لهم، عبر خطفهم وإجبارهم على القتال في الجبال.

وخاطب الجماهير قائلاً: «لقد حاولوا إبعادكم عن تاريخكم وثقافتكم ومعتقداتكم وأخلاقكم وتراثكم، لكي يجعلوكم عبيداً للتنظيمات الهامشية»، في إشارة إلى «بي كا كا».

ولفت إلى أن القيادة التركية لا تميّز بين المواطنين على الإطلاق، وتحرص على تقديم الخدمات لجميع المناطق في البلاد، وخاصة تلك التي بقيت مُهملة سنين طويلة مثل «دياربكر».

وأضاف الرئيس التركي: «نحن لم نُهمل دياربكر بل، جعلناها بمثابة إسطنبول وإزمير في شرقي وجنوب شرقي تركيا».■

التعفيش... استراتيجيّة رسمية لقوات النظام السوري

بقلم: أمين العاصي

يعكس تدخّل الشرطة العسكرية الروسية لإيقاف عمليات التعفيش (النهب والسرقة) الواسعة التي تقوم بها قوات النظام السوري جزءاً من شواهد تحوّل هذه القوات إلى مليشيا، بعد سبع سنوات من الحرب قامت بها هذه القوات بعمليات قتل وتهجير وتعفيش بالمشاركة مع مليشيا الدفاع الوطني التي تضم الشبيحة الأكثر قسوة في التعامل مع السوريين المعارضين للنظام، فيما اعتبر سوريون أن محاولة الروس الظهور بمظهر «المنقذ» لا تنفي مسؤوليتهم عن كل ما تتعرض له المناطق التي هجّر أهلها.

وتداولت صفحات مقربة من النظام السوري، وأخرى تابعة للمعارضة السورية على مواقع التواصل الاجتماعي، يوم السبت الماضي، صوراً لعسكريين في الشرطة الروسية، وعناصر يرتدون زياً عسكرياً منبطحين أرضاً، قالت الصفحات إن الشرطة الروسية ألقت القبض عليهم متلبسين بالسرقة في بلدات جنوب دمشق.

وأوضحت صفحة «ببيلا الآن» أن من وصفتهم بـ«اللصوص» أُلقي القبض عليهم أثناء محاولتهم الهرب من بلدة ببيلا وبحوزتهم شاحنتان، الأولى محملة بالأدوات الكهربائية والثانية محملة بمادتي الحديد والألمنيوم بعد قيامهم بنهب واسع النطاق في البلدة التي خرجت منها المعارضة السورية. وأضافت مصادر أخرى أن الأشخاص هم من قوات النظام والشبيحة من المنتسبين إلى ميليشيا «الدفاع الوطني» وميليشيات طائفية أخرى تقاتل إلى جانب قوات النظام.

من جهتها، قالت قاعدة حميميم العسكرية الروسية في سورية إن السكان المحليين في منطقة ببيلا جنوب دمشق «تلقوا خبر إيقاف العناصر الذين قاموا بتجاوز القانون بالفرح والتصفيق للعسكريين الروس امتناناً منهم على ما فعلوه».

ويعدّ ما قام به العسكريون الروس استثنائياً لأنه جاء اعترافاً من أهم حلفاء للنظام بأن قواته تحولت إلى ميليشيا هدفها الأبرز سرقة كل ما تجده أمامها في المناطق التي تسيطر عليها، بعد إجبار قوات المعارضة السورية على الخروج منها وفق تسويات أشرف عليها الجانب الروسي. واعتبر الشارع السوري المعارض قيام عناصر الشرطة الروسية بإذلال عناصر النظام دليلاً جديداً على انهيار النظام، وتحول قواته إلى مجرد مليشيا من بين عشرات المليشيات الموجودة في سورية.

كما أشار ناشطون سوريون على وسائل التواصل إلى أن محاولة الروس الظهور بمظهر «المنقذ» لن تنفي مسؤوليتهم القانونية والأخلاقية حيال ما جرى ويجري في سورية، لأنهم الداعم الرئيسي للنظام.

وطوال سنوات الحرب السورية كان التعفيش (السرقة) استراتيجية وهدفاً عند قوات النظام وميليشيات عديدة تساندها، أبرزها ميليشيا الدفاع الوطني التي تضم أشرس فئة من شبيحة النظام. وشكّل النظام ميليشيا الدفاع الوطني في الشهور الأولى من الثورة السورية لقمع المتظاهرين خصوصاً في المدن الكبرى.

وأطلق النظام يد عناصر هذه المليشيات من باب ترغيبها في استمرار قمع السوريين، إذ أراد النظام لهذه الميليشيا تمويل نفسها من خلال عمليات السلب والنهب والسرقة والخطف لطلب الفدية بملايين الليرات السورية، حتى تحولت البلاد برمتها إلى ميدان عمل لهذه الميليشيا التي لا يُعرف بالتحديد اسم المتحكم الرئيسي بها، ولكن الضباط والعناصر القياديين فيها باتوا اليوم «أمراء حرب»، تؤكد معطيات أنهم تعاملوا مع كل أطراف الصراع، حتى مع تنظيم «داعش» خصوصاً على صعيد تهريب النفط، والسلاح.

وتأتي الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد، وهو شقيق بشار الأسد، وغالبية عناصر هذه الفرقة من الطائفة العلوية، في مقدمة فرق جيش النظام التي مارست التعفيش على نطاق واسع منذ بدء الثورة السورية عام ٢٠١١. ولا يحل عناصر هذه الفرقة في مكان حتى يختفي كل شيء فيه، وفق مصادر محلية في جنوب دمشق.

كذلك جرت عمليات تعفيش كبرى في دمشق وريفها على مدى العامين الأخيرين، لكن كبرى عمليات التعفيش حصلت في مدينة داريا جنوب غربي دمشق، في غوطة دمشق الشرقية. وأظهرت فيديوهات مسربة جانباً من عمليات التعفيش التي تمت تحت إشراف ضباط في جيش النظام، ونُقلت المسروقات إلى ضاحية حرستا ذات الأغلبية العلوية شمال شرقي دمشق. كذلك عفشت قوات النظام وميليشيا الدفاع الوطني مخيم اليرموك وحي الحجر الأسود منذ أيام بعد خروج عناصر تنظيم داعش منهما أخيراً. وأكدت مصادر أن متزعمي المليشيات يتقاسمون المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام وذلك بالاتفاق مع ضباط «كي لا تحدث عمليات تصادم بين العناصر». وأشارت إلى أن بعض المتزعمين «باتوا أسياد العصر الجديد الذي خلقته الحرب»، مؤكدة أن عدداً منهم صار خارج دائرة سيطرة النظام وله عناصره الذين لا يتلقون الأوامر إلا منه، ويعملون خارج قوانين النظام.

التعفيش مستويات

ومارست كل أطراف الصراع في سورية سياسة التعفيش ولكن بدرجات متفاوتة، إذ تُتهم الوحدات الكردية بانتهاج هذا الأسلوب في المناطق العربية التي سيطرت عليها، في ريف الحسكة وفي ريف حلب وفي مدينة الرقة وريفها. وأكد شهود عيان في مدينة الرقة أن عناصر الوحدات الكردية وعناصر من قوات «سورية الديمقراطية» نهبوا منازل المدنيين وما بقي في أبنية الدولة السورية بعد خروج تنظيم داعش من المدينة، مشيرين إلى أن المسروقات تنقل إلى محافظة الحسكة شمال شرقي البلاد.■

أعضاء لائحة «بيروت الوطن» يتقدمون بطعونهم «الكرامة والإنماء» برئاسة شمص طعنت «بنتائج بعلبك- الهرمل»

تتواصل في المجلس الدستوري عمليات تقديم الطعون في نتائج الانتخابات النيابية، ويتوقع ان يشهد يوم الأربعاء إقبالاً واسعاً، لأنه اليوم الأخير في مهلة تقديم الطعون، وسيقدم مرشحو لائحة «بيروت الوطن» طعونهم، حيث سيعقبونه بمؤتمر صحافي يعقدونه بعد الظهر في نادي الصحافة.

وكان النائب السابق والمرشح عن دائرة البقاع الثالثة «بعلبك –الهرمل» يحيى شمص وأعضاء لائحته «الكرامة والإنماء» غالب ياغي وحسين الصلح ورفعت المصري والعميد سليم كلاس، قدموا طعناً بالانتخابات النيابية التي جرت في دائرته إلى المجلس الدستوري.

وعلى إثره عقد شمص واعضاء لائحته «الكرامة والانماء» ووكيلهم المحامي سعيد مالك، مؤتمراً صحافياً في نادي الصحافة بعد ظهر الثلاثاء، عرضوا خلاله الوقائع التي أدت بهم إلى الطعن في نتائج الانتخابات النيابية في بعلبك الهرمل.

بداية تحدث مالك فقال: «أردنا المراجعة أمام المجلس الدستوري لإثبات وجود الكثير من المخالفات الجسيمة التي أثرت سلباً على مجريات العملية الانتخابية برمتها وعلى نتائجها».

والتمس من المجلس الدستوري «العمل بنزاهة ومسؤولية، مطالباً بإحقاق الحق»، وأعلن ان «المراجعة موثقة بالصوت والصورة»، ملتزماً «هو والطاعنين بمبدأ التكتم المفروض قانوناً، لأن الملف بات في عهدة المجلس الدستوري الذي له الكلمة الفصل».

من جهته، أكد شمص ان «اللائحة خرقت بأكثر من مقعدين، وأنها حصلت على نسبة أكثر بكثير من الأصوات التي تركوها لنا». وقال: «خضنا الانتخابات على قاعدة انها ستكون ديمقراطية، وستكون حقوق الناس محفوظة، وسيكون هناك عدالة ومراقبة وأمن ومتابعة»، لافتاً إلى ان «الأجواء كانت جيدة الى ان فوجئنا بعد الساعة السادسة بأجواء مختلفة من أناشيد ومواكب سيارة تدعو المواطنين الى الانتخاب على قاعدة كربلاء جديدة وجدت في بعلبك – الهرمل، وانتخبوا الحسين وقاتلوا من هم ضدّ الحسين، وكأننا نحن ضد الحسين».

ورأى أن «أصحاب الشأن يعرفون نسبة التصويت التي حصلنا عليها، ٢٧ في المئة، من خلال ماكيناتهم الانتخابية، فعندما أيقنوا كيف ستكون النتائج كانت الدعايات أننا مع السفارات وبأننا حاربنا مع القوات».■

لهذه الأسباب طلب الرئيس من الأمن العام التدقيق في مرسوم التجنيس

كشفت مصادر وزارية الأسباب التي أدت الى صدور بيان عن مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية بالطلب من الذين يملكون معلومات عن الأشخاص الذين جنسوا بموجب مرسوم التجنيس من غير استحقاق مراجعة الأمن العام، فاوضحت ان رئيس الجمهورية العماد ميشال عون تلقى معلومات عن أسماء وردت في المرسوم بعد صدوره لا تتوافر باصحابها المعايير التي يمكن من خلالها منحهم الجنسية اللبنانية، والتي لم يتم التدقيق بها وفق الأصول قبل عرضها على الرئيس للتوقيع. وعلى الأثر طلب الرئيس عون من المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم التدقيق في المعلومات، فتبيّن ان ثمة محاذير تحول دون منح الجنسية لعدد من الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في المرسوم، وبعض هؤلاء اضيفوا على مشروع المرسوم خلال تنقله بين السراي ووزارة الداخلية.

وأضافت المصادر الوزارية انه على أثر هذه المعطيات المستجدة كان القرار بإعادة النظر بمضمون المرسوم، ولا سيما في الأسماء التي طرحت حولها علامات الاستفهام، وتم تكليف اللواء عباس بهذه المهمة مع التشديد على ان كل اسم لا تنطبق عليه المعايير القانونية لاكتسابه الجنسية، سيتم حذفه من المرسوم واسقاط الجنسية اللبنانية عنه.

وأشارت المصادر الوزارية إلى أن إعداد المرسوم من قبل الدوائر المختصة في رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية، لم يراع الاصول المعتمدة في حالات التجنس ومنها تدقيقٌ مسبق من الأمن العام باسم كل طالب تجنس لمعرفة ما إذا كانت تتوافر فيه الشروط لاكتسابه الجنسية، وهذا الأمر أدى الى وقوع الخلل بعد توقيع الرئيس عون على المرسوم الذي كان يفترض ان يسلك الأصول القانونية قبل عرضه على رئيس الجمهورية للتوقيع.

وتوقعت المصادر الوزارية ان يؤدي تدقيق الأمن العام بالأسماء في ضوء المعلومات المتوافرة، الى «تنظيف» المرسوم من غير مستحقي الجنسية، ولا سيما اولئك الذين رسمت حولهم علامات استفهام مريبة للشك.

وعما إذا كانت المعلومات التي راجت عن دفع بعض المجنسين أموالاً لقاء حصولهم على الجنسية اللبنانية، قالت المصادر الوزارية ان بيان رئاسة الجمهورية واضح لجهة تقديم كل المعلومات اللازمة للتدقيق فيها من قبل الأمن العام، ومنها المعلومات عن دفع أموال وغيرها من الشائعات التي جرى التداول بها في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.■

اجتماع بين «القوات» و«الكتائب» و«الاشتراكي» الجميّل: عندما يصبح المرسوم بين أيدينا سنعطي رأينا بوضوح

في اطار تنسيق المواقف في ملف التجنيس ودراسة الخطوات المستقبلية، عُقد اجتماع عند الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر الثلاثاء، في بيت «الكتائب» المركزي في الصيفي، بين محامي أحزاب «القوات اللبنانية» و«الكتائب اللبنانية» و«التقدمي الاشتراكي». وانضم الى الاجتماع رئيس حزب «الكتائب» النائب سامي الجميّل والنائب نديم الجميّل.

وبعد الاجتماع تحدث النائب سامي الجميّل باسم الحاضرين، مؤكداً أن الاعتراض ليس موجهاً لرئيس الجمهورية ميشال عون وهو فعلاً يتمتع بصلاحية إصدار مرسوم التجنيس، إنما على الأسماء التي سرّبت وعلى أحقيتهم بنيل الجنسية.

وتابع: «هناك تصرفات متناقضة إضافة إلى تساؤلات كثيرة، وما يهمنا هو أن تقوم الدولة بالتحدث مع نفسها بشأن مرسوم التجنيس لتبادر بتسليمنا المستندات المطلوبة».

وأضاف: «عندما يصبح المرسوم بين أيدينا سنعطي رأينا بوضوح، ومن المخجل جداً ما نعيشه اليوم من خلال تخبط المعنيين على إصدار المرسوم».

وختم الجميّل شاكراً حزبي «القوات» و«الاشتراكي» على حضورهما، متمنياً ان تكون الخطوات مشتركة دائماً.■

الجماعة الإسلامية في ذكرى الاجتياح: عيوننا ستظل شاخصة نحو فلسطين

أصدر المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان بياناً جاء فيه:

تطل علينا ذكرى الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ لنسترجع معها صورة المجازر التي ارتكبها جيش العدو قصفاً وقتلاً وتدميراً لكل المنشآت الحيوية والبنى التحتية، في ابشع صورة كنّا لا نظن أن نرى مثلها لولا إبداعات الأنظمة العربية في قتل شعوبها وتدمير بلادها وتهجير أهلها.

تطلّ علينا هذه الذكرى والعدو الصهيوني يمارس سياسته العدوانية المستمرة من خلال الاعتداء على الحقوق البحرية والحدود البرّية للبنان من خلال بناء الجدار الإسمنتي، وعلى مرأى ومسمع من الأمم المتحدة، فضلاً عن استمراره في احتلال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

تطل علينا هذه الذكرى وما زالت فلسطين السليبة قبلة لكل المجاهدين المخلصين، وما زال أبناؤها بأرضهم متشبثين، لا يضرّهم من خالفهم وما بدلوا تبديلا.. مؤكدين إصرارهم على إسقاط ما يُعرف بصفقة القرن، وكل التآمر الذي يهدف إلى إسقاط القضية الفلسطينية.

وأخيراً ستبقى انظارنا شاخصة الى فلسطين، القضية المركزية، لنحيّي من هنا الأبطال الذين يرعبون الصهاينة بصواريخهم واقتحاماتهم، ويبدعون بتطوير وسائلهم واسلحتهم، حتى بات دخانهم الأسود في مسيرات العودة أنقى وأطهر من بياض ضمائر الكثيرين من حكام العرب والعالم.

الولايات المتحدة تحذّر الإمارات من الهجوم على ميناء الحديدة اليمني

ذكر مسؤولون أميركيون يوم الثلاثاء، أنّ الولايات المتحدة حذّرت دولة الإمارات من شن هجوم على مدينة الحديدة الساحلية في اليمن، وهو ما يخشى خبراء الأمم المتحدة من أنه قد يسبب أزمة إنسانية جديدة.

وصدر التحذير بينما تقدمت قوات يمنيّة تساندها الإمارات حتى باتت على مسافة عشرة كيلومترات من الميناء الواقع على البحر الأحمر، الذي يستقبل معظم الإمدادات الإنسانية لسكان البلد الذي مزقته الحرب.

وأفاد مصدران مطلعان لوكالة «رويترز» بأن مسؤولين أميركيين التقوا في البيت الأبيض يوم الثلاثاء لبحث الأزمة. ولم يتّضح ما إذا كانوا قد توصلوا إلى أي قرارات.

وذكر متحدث باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض أنّ واشنطن تعارض أي جهود من جانب الإمارات والقوات اليمنية التي تساندها للسيطرة على المدينة.

وقال المتحدث، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه: «الولايات المتحدة واضحة وثابتة على مبدأ أننا لن ندعم أي أعمال من شأنها أن تدمّر البنية الأساسية الرئيسية، أو يحتمل أن تزيد من تدهور الوضع الإنساني الرهيب الذي اتسع نطاقه في هذا الصراع المتأزم».

وكذلك حثت الولايات المتحدة، التحالف الذي تقوده السعودية مراراً، سواء في عهد الرئيس دونالد ترامب أو خلال حكم سلفه باراك أوباما، على تجنّب إيقاع ضحايا مدنيين.

بيد أن منتقدين لواشنطن يقولون إن تزويدها الطائرات المقاتلة التابعة للتحالف الذي تقوده السعودية بالوقود ومبيعات الأسلحة والدعم المخابراتي المحدود، يجعلها متواطئة في سقوط ضحايا مدنيين من جراء هجمات التحالف.

وحذّر مسؤولو الأمم المتحدة من أن الهجوم على الحديدة، التي يقارب عدد سكانها ٦٠٠ ألف، سيسبب كارثة إنسانية. وتقوم خطة طوارئ أعدتها الأمم المتحدة على أن عشرات الآلاف قد يموتون في أسوأ الاحتمالات.■

معيار لا يخطئ.. الاهتمام بما اهتمّ به القرآن

بقلم: د. يوسف القرضاوي

من المعايير التي ينبغي الرجوع إليها في بيان ما هو أحق وأولى بالرعاية والتقديم على غيره: أن نعنى بالأمر على قدر ما عني به القرآن الكريم.

فما اهتم به القرآن كل الاهتمام، وكرّره في سوره وآياته، وأكده في أمره ونهيه، ووعده ووعيده، يجب أن تكون له الأولوية والتقديم والعناية في تفكيرنا وفي سلوكنا، وفي تقويمنا وتقديرنا.

وذلك مثل الإيمان بالله تعالى، وبرسالاته إلى أنبيائه، وبالدار الآخرة، وما فيها من ثواب وعقاب، وجنة ونار.

ومثل أصول العبادات والشعائر، من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة، والصيام والحج، وذكر الله تعالى وتسبيحه وتحميده واستغفاره والتوبة إليه، والتوكل عليه والرجاء في رحمته والخشية من عذابه، والشكر لنعمائه والصبر على بلائه، إلى آخر تلك العبادات القلبيّة الباطنة والمقامات الربانية العالية.

ومثل أصول الفضائل ومكارم الأخلاق ومحاسن الصفات، من الصدق والأمانة، والقصد والعفاف، والحياء والتواضع، والبذل والسخاء، والذلة على المؤمنين والعزة على الكافرين، والرحمة بالضعفاء، وبرّ الوالدين وصلة الأرحام، وإكرام الجار، ورعاية المسكين واليتيم وابن السبيل.

وما اهتم به القرآن اهتماماً قليلاً؛ نعطيه مثل ذلك القدر من الاهتمام ولا نبالغ فيه، مثل «الإسراء» بالنبي عليه الصلاة والسلام، الذي أعطاه القرآن آية واحدة، وليس كالغزوات التي أخذت سورا كاملة.

أما «مولد النبي» فلم يُعره القرآن التفاتاً؛ فدلّ على أنه أمر غير ذي بال في الحياة الإسلامية، إذ لم ترتبط به معجزة كما ارتبط بميلاد المسيح، كما لم يرتبط به عمل أو عبادة تطلب من المسلمين على وجه الإيجاب، ولا على وجه الاستحباب.

فهذا معيار لا يخطئ؛ لأن القرآن هو عمدة الملّة وأصل الدين وينبوع الإسلام، والسنّة إنما تأتي شارحة مبيّنة، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ الإسراء: ٩، ويقول: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ، يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (المائدة: ١٥-١٦).

وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ النحل: ٨٩.

والمقصود: أنه بين الأصول التي لا بدّ منها ليقوم الدين على أساس مكين، فما من أصل من الأصول الكلية التي تحتاج إليها الحياة الإسلامية إلا وهو منبثق من القرآن، إما مباشرة أو بالاستنباط.

وقد جاء عن الخليفة الأول قوله: لو ضاع مني عقال بعير لوجدته في كتاب الله.■

أردوغان ردّاً على معارضين: يريدون تعليقنا على المشانق.. ولكن!!

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن «بعض القوى تود تعليقنا على أعواد المشانق، كما فعلوا مع رئيس الوزراء الراحل عدنان مندريس عقب انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠».

وفي كلمته أمام تجمع انتخابي يوم الاثنين، بولاية مانيسا غربي البلاد، أضاف أردوغان أن «وعي الشعب التركي يقف حائلاً في وجه الراغبين بتكرار سيناريو إعدام مندريس». وأشار إلى «تعرض الوطنيين في تركيا لحرب شعواء تقاد من خارج البلاد»، مشدداً على أن «الجهة التي تشن هذه الحرب على الوطنيين في تركيا هي الجهة نفسها التي أمرت بإعدام الراحل مندريس».

واتهم أردوغان زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، كمال قليجدار أوغلو، بـ«أداء التحية للدبابات التي حاصرت مطار أتاتورك ليلة المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٥ تموز ٢٠١٦، في الوقت الذي كان فيه عشرات الآلاف من الشباب يذودون عن حياض الديمقراطية هناك».

كما انتقد الرئيس التركي الرافضين لبعض المشاريع التنموية في البلاد، خصوصاً مشروع خطوط القطارات السريعة الذي وصل مدينة سيواس (وسط)، وذكر أن تركيا حققت دخلاً وطنياً بلغ ٣٠ مليار دولار من صادرات السيارات فقط، وذلك في معرض رده على تصريحات لمرشح «الشعب الجمهوري» للانتخابات الرئاسية، محرم إينجه، ادعى فيها تراجع تركيا في قطاع صناعة السيارات.

وحول الإجراءات المتواصلة في مجال مكافحة الإرهاب، قال الرئيس التركي إن عدد الإرهابيين المنتمين إلى تنظيم «ب ي د/ بي كا كا» الذين جرى تحييدهم في منطقة عفرين (شمال غربي سوريا) بلغ أربعة آلاف و٨٨١، فيما جرى تحييد ٤٢٣ إرهابياً فقط شمالي العراق.

وأحيت تركيا الذكرى السنوية الـ٥٨ لانقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠، الذي أدى إلى إعدام رئيس الوزراء الراحل عدنان مندريس على يد الجنرالات والضباط، الذين وضعوا اليد على السلطة في البلاد آنذاك.■

صائم.. عن الطعام فقط!

بقلم: وائل البتيري

أرأيت ذلك الشاب الذي يمتنع عن المباحات في شهر رمضان (الطعام والشراب)، ولكنه لا يرعوي عن إتيان المحرّمات التي لا يختلف في تحريمها اثنان؟

هل تفعل مثله؟ حاشاك أن تصوم النهار، وتحتّ الخطى إلى بيوت الله للصلاة والقيام، ثم إذا ما أنت فارقت حرم المسجد؛ قصدت حرمات الله فانتهكتها.

اعلم أن الله تعالى ليس في حاجة إلى صيامك وصلاتك وقيامك، فهو سبحانه الغني عن العالمين، والعوالم كلها محتاجة إلى رحمته.

أنت في حاجة إلى الله تعالى في جميع أحوالك وأوضاعك.. في حاجة إليه قبل الموت وبعده، في رمضان وفي غيره.

وفي الحديث الذي رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان؛ مكفّرات ما بينهنّ، إذا اجتنبت الكبائر».

فتأمل هذه العبارة (إذا اجتنبت الكبائر) وكيف أنها جاءت في نهاية الحديث تنبيهاً للسامعين بأن تكفير الذنوب بين هذه الطاعة وتلك، إنما هو مشروط باجتناب الكبائر التي تستلزم عذاب الله الشديد، وما أخل عبد بهذا الشرط إلا وحُرم من هذا الفضل العظيم، والكرم السابغ الجزيل.

في شهر رمضان تُفتح أبواب الجنان، وتتنزل الرحمات، ولله في كل ليلة عتقاء من النار.. ولعمري كيف تحظى بهذا الخير العميم وأنت مقيمٌ على مقاربة المعاصي والذنوب، ومصرٌّ على اقتحام بابها، وجني عواقبها.

حطّم قيد نفسك، ودَعْ عنك ما يُغضب الرب تبارك وتعالى، وأقبلْ عليه بقلب سليم، وعمل غير مشوب بالمحبطات، عسى أن تكون من العتقاء المرحومين.■

ليلة القدر

هي إحدى ليالي رمضان الفضيلة، واقعة في الثلث الأخير منه، وفي الأوتار خاصّةً، ولقد رجّح أنّها ليلة السابع والعشرين من رمضان، حيث ينتظرها المسلمون من كل عام لإحيائها بالصلاة فيها، وقراءة ما تيّسر من القرآن الكريم، إضافة إلى قيام الليل بالدعاء والتضرّع، والابتهال إلى الله بتغيير الأحوال وتحسين الظروف، وقبول الأعمال، وفي هذا علامات ليلة القدر وفضائلها.

ما هي ليلة القدر

علامات ليلة القدر قوّة النور والإضاءة فيها، علماً أنّه لا يمكن الإحساس بها في وقتنا الحاضر إلا من كان في البرّ بعيداً عن الأضواء. طمأنينة القلب، والشعور بالراحة في تلك الليلة مقارنةً بغيرها من الليالي. سكون الرياح، واعتدال الجوّ، حيث لا تأتي فيها عواصف، أو حرّ شديد. الحلم بليلة القدر وموعدها، الشعور بلذة العبادة في قيام الليل فيها مقارنة بالليالي الأخرى. شروق الشمس بلا شعاع في صبيحة اليوم التالي، حيث قال أبيّ بن كعب رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إنها تطلع يومئذٍ لا شعاع لها) رواه مسلم. خروج القمر فيها مثل شق جفنة. غياب الشهب فيها، حيث لا يرمى فيها بنجم.

يعتقد البعض بوجود أدلّة تؤكّد أنّ ليلة بعينها هي ليلة القدر، إلا أنّ الكثير من هذه العلامات التي درجت على الألسنة ليس لها أساس من الصحة، وفي ما يأتي سنعرفكم على بعضها: سقوط الأشجار فيها، ووصولها إلى الأرض، ثم عودتها إلى أوضاعها. عذوبة ماء البحر ليلتها. عدم نباح الكلاب فيها. نزول الملائكة فيها، وتسليمها على المسلمين. عدم نباح الحمير فيها.

فضائل ليلة القدر

نزول القرآن الكريم فيها، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾. القدر: ١، كتابة الأرزاق والأعمار فيها، كما يحدّد فيها مصير سنة كاملة، حيث قال تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ الدخان: ٤، اختلاف فضل العبادة فيها عن سائر الليالي، حيث قال تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ القدر: ١، نزول الخير والرحمة والمغفرة فيها إلى الأرض، حيث قال تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ القدر: ٤، غياب الأذى والشر منها، حيث تكثر فيها أعمال البرّ، والخير، والطاعة، مما يزيد من السلامة والسلام فيها، حيث قال تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ القدر: ٥، غفران الذنوب فيها، وزيادة الأجر لمن يقومها، كما جعل العمل فيها خيراً من ألف شهر، حيث قال صلى الله عليه وسلم: (مَن قام ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً، غُفِرَ له ما تقدّمَ من ذنبه، ومَن صام رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّمَ من ذنبه) متفق عليه. نزول سورة كاملة خاصّةً بها تتلى إلى يوم القيامة، تذكر فضلها وأهميتها.■

الأمين العام للجماعة الإسلامية يستقبل «حملة تضامن» الدولية

استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي عصر الجمعة أول حزيران في مركز الجماعة ببيروت وفد الحملة الدولية للتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي (تضامن) الذي ضم المنسق العام الأستاذ فهد حسين، ومنسق الإعلام الأستاذ خالد فهد.

و قد قدم وفد تضامن «شرحاً مفصلاً» عن أوضاع الأسرى الفلسطينيين و معاناتهم وظروف اعتقالهم و الجرائم المتكررة بحقهم التي كان آخرها اغتيال الأسير المقدسي عبد العزيز عويسات، وسلم الوفد للأيوبي نسخة من تقرير أوضاع الأسرى خلال عام ٢٠١٧.

ورحب الأيوبي بحملة تضامن، مثمناً جهودها في نشر قضية الأسرى و تعريف العالم بها، وتم الاتفاق على تفعيل التعاون المشترك وتنسيق الجهود لخدمة قضية الأسرى، واعداً بأن تبقى الجماعة على عهدها في حمل قضية فلسطين وأسرى فلسطين.

«الجماعة الإسلامية» تستنكر القرار بوقف الاستيراد من تركيا

استهجنت الجماعة الإسلامية في لبنان القرار الصادر عن الحكومة اللبنانية، بتاريخ ١٦ أيار ٢٠١٨، والقاضي بوقف استيراد بعض السلع التركية (البسكويت ومواد التنظيف)، والتشدد في استيراد سلع أخرى (أهمها الألبسة الجاهزة)، وذلك بحجة «دعم الاقتصاد اللبناني وحماية الانتاج المحلي وصغار المنتجين».

ورأت «الجماعة» أنها تشتمّ من هذا القرار أبعاداً غير اقتصادية، من خلال حصر الموضوع ببلد بعينه، لأن القطاعات المحلية نفسها تتعرض للمنافسة من المنتجات التي يتم استيرادها من بلدان أخرى، وعلى رأسها الصين، أما أن يحصر الأمر بالمنتجات التركية دون سواها، فهذا يعطي أبعاداً أخرى للقرار؛ لا تصب أبداً في مصلحة لبنان وتجاره وأبنائه بشكل عام، ولا في مصلحة العلاقات اللبنانية التركية.

وإذ ذكرت «الجماعة» بالعلاقات الرسمية والشعبية التي تربط لبنان وتركيا، والمواقف والمساعدات غير المشروطة التي قدمتها الحكومة التركية للبنان، فقد دعت الحكومة للتراجع عن القرار الذي يشكل إساءة لهذه العلاقات، وينعكس سلباً على شريحة كبيرة من التجار اللبنانيين الذين يدعمون الاقتصاد اللبناني بتجارتهم مع تركيا.

ودعا المجتمعون الحكومة اللبنانية الى تخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني في لبنان كشكل من أشكال دعم الصمود ورفض التوطين وتمسكه بحق العودة.

إفطار رابطة المعلمين المسلمين في جب جنين - البقاع

برعاية الأمين العام للجماعة الإسلامية الأستاذ عزام الأيوبي، أقامت رابطة المعلمين المسلمين في لبنان إفطارها السنوي في مركز الأبرار التربوي – جب جنين.

استهل اللقاء بآيات من الذكر الحكيم تلاها الأستاذ عمر أبو شامي، ثم كلمة الرابطة ألقاها مسؤولها في لبنان علي الحاج، واختتم اللقاء بكلمة الأمين العام ألقاها الشيخ سامي الخطيب رئيس دائرة الشباب والشؤون التعليمية في الجماعة، أكد فيها دور المعلم الرسالي وواجبه بالنيابة عنه في تقديم حقوق المعلم، وشدد على ضرورة اعتبار يوم الجمعة يوم عطلة أسبوعية.

النائب الخليل يلتقي «الجماعة» في العرقوب

استقبل عضو كتلة التنمية والتحرير النيابية النائب أنور الخليل وفداً من الجماعة الإسلامية، ضم مسؤول الجماعة في منطقة حاصبيا ومرجعيون وسيم سويد، الذي شدد على أن «الجماعة تصرّ على وحدة ابناء المنطقة التي تتمايز عن غيرها بعيش مشترك نموذجي يشكل قدوة ومثالاً».

ورأى الخليل «ضرورة المحافظة على العيش المشترك بين مختلف العائلات الروحية للقضاء وقواه السياسية، ووجوب معالجة نقاط الاختلاف بمزيد من الحوار العاقل». وأشار إلى أن «منطقة حاصبيا ومرجعيون لها خصوصيتها الوطنية والأمنية نظراً لواقعها الجغرافي المتاخم للحدود مع فلسطين المحتلة، ولأطماع العدوّ الإسرائيلي».

وشدد على «وحدة الصف والموقف ووحدة قضاء حاصبيا، لتفويت الفرصة على الذين يحاولون عبثاً تعميم لغة وثقافة الانقسام».

الجماعة الإسلامية في شحيم تحتفل بذكرى «غزوة بدر وفتح مكة»

أقامت الجماعة الإسلامية في شحيم احتفالاً لمناسبة «ذكرى معركة بدر وفتح مكة»، في قاعة النادي الثقافي في شحيم، بحضور الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان عزام الأيوبي، النائب بلال عبد الله، جميل الحجار ممثلاً النائب محمد الحجار، رئيس بلدية شحيم زيدان الصغير وأعضاء المجلس البلادي، رئيس اتحاد بلديات إقليم الخروب السابق محمد بهيج منصور، رئيس رابطة مخاتير الشوف محمد عبد الرحمن شعبان، المدير الاقليمي للدفاع المدني في جبل لبنان حسام دحروج، أحزاب وأندية وجمعيات وفعاليات وأهال.

افتتح الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم وكلمة ترحيبية من المهندس محمد فواز، ثم ألقى عزام الأيوبي كلمة تمنى فيها ان يكون شهر رمضان شهر خير على كل شخص وعلى وطننا، بل على أوطاننا وأمتنا في كل أصقاع الأرض.

وقال: في مناسبة النصر والفتح، كثير منا يحب ان يستذكر مثل هذه الصفحات، كيف لا وهي صفحات التفوق والعز والعنفوان وسيادة العالم، لكن قليل منا من يتذكرون في مثل هذه المناسبات ان هذا النصر لم يأتِ من فراغ، لا يحب طبعنا البشري ان يتذكر ان هذه الانتصارات كانت نتيجة لمنهج سموّ الإنسان على نفسه وحاجته الخاصة وتطلعاته الذاتية الى مستوى مصالح المجتمع، مصالح الأمة، فيذوب الفرد في المجموعة وتصغر النفس والروح أمام ما يمكن ان تجنيه الأمة بكل تلاوينها وأعادها.

وتابع: لبنان اليوم بالرغم من كل المآسي التي عاينها قادته وأبناؤه، لا نزال نرى ان كثيراً من الفئات تحاول ان تقاتل من أجل مصالحها الضيقة على حساب مصلحة الوطن والمواطنين، فنجد ان الشعارات التي تطلق على أساس قيم ومبادئ لا يصدقها أداء من يطلق هذه الشعارات. نخوض انتخابات نيابية نسمع فيها شعارات طنانة رنانة، وبعد ذلك نجد أن هذا الأداء لم يتغير، بل نجد ان هناك من أهل هذا البلد وممن يتولون سلطة هنا أو هناك تزداد شهيتهم بالسيطرة على مفاصل الحكم، ولو ان هذه السيطرة كانت تصب في مصلحة المواطن والوطن لكانت قيادتهم مرغوبة ومحمودة.

واعتبر الأيوبي ان كل هذا لا يدوم لأحد، ونحن في هذه الأيام أشد ما نكون حاجة الى استلهام دروس وعبر التاريخ الذي يؤكد ان القوة التي تستطيع ان تدوم وتستمر وتتصاعد قوة وتقبلاً من قبل الناس انما هي القوة التي تقدم اكثر مما تأخذ، وهي القوة التي تعمل من أجل مصلحة الناس، فالدماء تسيل من أجل ان يحيا بقية الناس، والمال يبذل من أجل ان ينعم الناس بالرخاء.

وفي الختام قدمت فرقة الفجر، والمنشد وليد علاء الدين باقة من الاناشيد في مدح رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومن وحي مناسبة شهر رمضان المبارك.

الجماعة تستقبل وفد حركة حماس والجبهة الشعبية

استقبل نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان الدكتور بسام حمود في مركز الجماعة في صيدا وفداً من حركة حماس برئاسة مسؤولها السياسي في لبنان الدكتور أحمد عبد الهادي، وعضوية المسؤول السياسي في منطقة صور جهاد طه، والمسؤول السياسي في منطقة صيدا أيمن شناعه، بحضور أعضاء اللجنة السياسية للجماعة في الجنوب أحمد الحبال ومحمد الزعتري.

جرى خلال اللقاء التداول بالأوضاع السياسية العامة والعلاقات اللبنانية الفلسطينية والأوضاع داخل المخيمات.

وأدان اللقاء العدوان الصهيوني الغاشم على قطاع غزة، وحيّا المجاهدين الذين يتصدّون لهذا العدوان ببسالة دفاعاً ليس فقط عن أهل غزة بل عن شرف كل الأمة في ظل التواطؤ العربي الرسمي على المقاومة لتمرير صفقة القرن المزعومة التي تشكل غزة ومقاومتها خط الدفاع الأخير في وجهها.

واستقبل نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الاسلامية الدكتور بسام حمود وفد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة «أبو جابر» مسؤول العلاقات السياسية في لبنان، وعضوية كل من عبد الله الدنان، ابو علي حمدان، فتحي أبو علي، وعبد الكريم الأحمد.

جرى خلال اللقاء بحث المستجدات السياسية على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، والتطورات الأمنية الخطيرة الناشئة عن العدوان الصهيوني على غزة.

ودعا المجتمعون كل الفصائل الفلسطينية للتوحد في معركة الكرامة والصمود وكسر الحصار ومواجهة صفقة العار (صفقة القرن) التي يروّج لها أعداء الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

دفعة تجنيس جديدة من المستفيد؟

بقلم: منير الربيع

يجري التداول في الكواليس السياسية عن الإعداد لمرسوم تجنيس، كان قد جرى إنجازه قبيل الانتخابات النيابية، فيما تقرر توقيعه بعدها. ووفق المعلومات المتداولة، فإن المرسوم أعدّ بالتعاون بين وزارتي الداخلية والخارجية، وهو يخص منح الجنسيّة اللبنانية لرجال أعمال ميسورين، أغلبيتهم من التابعية السورية. من حق أي رئيس للجمهورية أن يصدر مرسوماً كهذا يقضي بمنح الجنسية لمن يرى فائدة فيه، ولا تتوافر لديه الشروط المطلوبة للحصول على تلك الجنسية.

في مختلف عهود الرؤساء اللبنانيين منذ الاستقلال حصلت مراسيم تجنيس مشابهة. بمعزل عن منح الجنسية اللبنانية للاجئين الأرمن، الذين وفدوا إلى لبنان في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى. بدأ هذا النوع من إصدار المراسيم في عهدي الرئيسين بشارة الخوري وكميل شمعون، إذ حصلت في تلك الفترة أبرز مراسيم التجنيس، التي لا يتناولها اللبنانيون الذين يتذكرون القريب فحسب. أول من تجنّس في لبنان، في ثلاثينيات القرن الماضي، هم من المسيحيين السوريين من الطائفة الكاثوليكية، شجعهم الفرنسيون على الانتقال إلى لبنان لامتلاكهم رؤوس أموال طائلة، وعملوا على تأسيس العديد من قطاعات الأعمال في لبنان، ومنها القطاع المصرفي. وفي ما بعد دخلت أعداد من الفلسطينيين المسيحيين إلى لبنان بعد النكبة، وقد منحوا الجنسيّة اللبنانية.

في عهود فؤاد شهاب، شارل حلو وسليمان فرنجية، لم تصدر مراسيم تجنيس، وإذا ما حصل فهي كانت عبارة عن أمور ثانوية، لتعود حركة مراسيم التجنيس وتتجدد في الثمانينات، إذ توجه السهام إلى الرئيس أمين الجميل، الذي أصدر مراسيم تجنيس لمن يُقال إنهم شاركوا في القتال في تلك الفترة. وهناك معلومات عن تجنيس كثيرين من الفلسطينيين المسيحيين في عهد الجميل أيضاً.

عهد الرئيس الياس الهراوي كان عهداً أساسياً للتجنيس. في تلك الفترة أصدر مجلس النواب قانوناً لمنح الجنسية اللبنانية لنحو ٢٠٠ ألف شخص، كانت أغلبية الحائزين على الجنسية اللبنانية من المسلمين، كأهالي القرى السبع في الجنوب، ووادي خالد في الشمال. فيما جرى تجنيس مسيحيين سوريين كي يستفيد منهم ساسة لبنانيون حلفاء لسوريا، في المتن تحديداً. وكذلك بالنسبة إلى العلويّين في الشمال.

رفضت القوى السياسية المسيحية في تلك الفترة مبدأ التجنيس، خصوصاً أن الكفة كانت راجحة لمصلحة المسلمين. في مرحلة ضياع الحدود ما قبل الاستقلال، وفي السنوات الأولى بعده، رفض الطرف المسيحي الأقوى في تلك المرحلة، منح الجنسية اللبنانية لكثيرين من مسلمي الأطراف، كأهالي القرى السبع أو وادي خالد، والذين كانوا في عداد البدو الرحّل. هذا الاعتراض استمرّ بأشكال أخرى تحت شعار رفض التوطين.

الاعتراض على التوطين والتجنيس يأتي من خلفيّة طائفية، تماماً كما هي حال رفض منح المرأة اللبنانية جنسيتها لزوجها وأطفالها إذا ما كانت متزوجة من البلاد العربية. وهنا سرّ انتقاء المصطلح الدقيق، فهو يذهب في اتجاه منع المرأة المتزوجة من مسلم منح الجنسية لأسرتها.

وهذا ما قاله الوزير جبران باسيل صراحة. ليس حصول أي إنسان على جنسية بلد آخر بالأمر المعيب، هو طموح اللبنانيين الأزلي بالحصول على جنسيات غربية، اوروبية أو أميركية. وهذا أمر تشرّعه مختلف الدول ويكون خاضعاً لشروط. رغم بديهية حصول حالات تجنيس، إلاأنها في لبنان تبدو من الغرائب أو العجائب، بسبب تطييفها، وحصرها إما بالتوازن الطائفي، في ظل ما يراه البعض اختلالاً في التوازنات الطائفية، أو أن يكون الحاصل على الجنسية من الأثرياء، تحت ذريعة تشجيع الاستثمار.■

العهد الجديد يتابع نهج أسلافه

بقلم: أواب إبراهيم

تابع العالم استقبال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للاجئ إفريقي ومنحه الجنسية الفرنسية تقديراً له على ما قام به لإنقاذ طفل كان يتدلى من مبنى سكني. صفق الشعب الفرنسي لخطوة رئيسهم، خاصة أن وسائل الإعلام سلّطت الضوء على العمل البطولي الذي قام به اللاجئ الإفريقي بتسلقه طوابق المبنى للوصول إلى الطفل وإنقاذه.

كما تابع العالم قبل أشهر مقطعاً مصوراً انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر فيه الرئيس ماكرون وهو يؤنّب لاجئاً طلب منه منحه الجنسية الفرنسية. ماكرون كان واضحاً في رفض طلب اللاجئ، وقال له أن لا مبرّر لمنحه الجنسية، وطلب منه مغادرة فرنسا والعودة إلى بلاده. مرة أخرى كان الفرنسيون يتابعون رئيسهم وصفقوا له على ما فعل.

في المرة الأولى صفق الفرنسيون لمنح اللاجئ الإفريقي الجنسية لأنه قام بفعل جعله يستحقها، وفي المرة الثانية صفقوا أيضاً لأن من طلب الجنسية لم يكن يستحقها، فأكد الرئيس الفرنسي لشعبه أنه استحق الثقة التي منحوه إياها وأحسن استخدام الصلاحيات التي منحه إياها الدستور. فكما في لبنان كذلك في فرنسا، يسمح الدستور لرئيس الجمهورية بمنح الجنسية لمن يشاء بموجب مرسوم خاص.. صحيح أن هذه الصلاحية غير مشروطة، لكن المشرّع افترض أن رئيس الجمهورية سيستخدم هذه الصلاحية بحكمة، وأن يتم منح الجنسية بناء لأسباب منطقية مقنعة.

رئيس الجمهورية ميشال عون لم يخطئ بتوقيعه مرسوم التجنس، بل مارس حقاً نص عليه الدستور، لكن الخطأ القاتل الذي وقع به ومعه رئيس الحكومة ووزير الداخلية، أنهم تعاملوا مع المرسوم كالمرتكب الذي يريد إخفاء جريمته. فلم يتم الإعلان عنه، ويتم التحايل لإخفاء أسماء من شملهم، والتعامل مع المطالبين بكشف الأسماء بصبيانية وسذاجة. رئاسة الجمهورية رمت الكرة في ملعب وزارة الداخلية، ووزير الداخلية أعاد الكرة إلى ملعب الرئاسة، واللبنانيون يشاهدون هذا الهروب والتملص بكثير من التشكيك.

فرغم أن الدستور لا يشترط نشر المرسوم في الجريدة الرسمية، لكن لو أرادت رئاسة الجمهورية قطع الألسن والرد على الاتهامات التي وجهت إليها لكانت أعلنت أسماء المجنّسين، فالقضية باتت تشغل اللبنانيين، وتصرّ كتل نيابية وازنة وأحزاب رئيسيّة على الكشف عن المرسوم. ولم يعد من المفهوم هذا الحرص على عدم النشر، بل إن رئيس الجمهورية وبما يشبه التراجع عن المرسوم طلب من المدير العام للأمن العام مراجعة الأسماء الواردة فيه، ما زاد في حدة التشكيك والتساؤلات.

فريق رئيس الجمهورية يسعون بكل ما امتلكوا من وسائل لرد التهم التي وجهت لهم على خلفية المرسوم. الذريعة الأبرز هي التذكير بأن رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان وقع مرسوماً مشابهاً في الأسبوع الأخير من ولايته الرئاسية، ولم نسمع حينها انتقادات واتهامات كما نسمع الآن، ما يعني –حسب المدافعين عن الرئيس عون– أن الاتهامات متعمدة لاستهداف الرئيس ومحاولة الإساءة إلى العهد القوي. ربما هذا صحيح، لكن الفارق أن توقيع الرئيس سليمان جاء في ظل أزمات تعصف بلبنان، وفراغ رئاسي استمر أشهراً بعد ذلك، ولم يكن مرسوم التجنيس مشكلة تذكر إزاء المشكلات الكثيرة التي كانت تشهدها البلاد، كما أن الرئيس سليمان وقع المرسوم وغادر السلطة، فلم يعد هناك معنى لاتهامه وهو خارج السلطة. علاوة على ذلك، كانت اتهامات وانتقادات فريق رئيس الجمهورية الحالي للرئيس سليمان أكثر حدّة وإساءة بأشواط مما يتم توجيهه اليوم للرئيس عون، ولم يكن مرسوم التجنيس قضية تذكر أمام كيل الاتهامات والانتقادات الجارحة التي وجهت للرئيس سليمان حينها. الأهم من كل ما سبق، منذ وصل العماد عون إلى سدة الرئاسة، وفريقه يخبرنا أن عهداً جديداً قد بدأ، وأن صفحة الدولة الضعيفة قد انتهت لتفتح صفحة للدولة القوية، دولة مكافحة الفساد والنزاهة. فإذا كان فريق الرئيس سيتذرّع بما قام به سلفه لتبرير أفعاله، فإن هذا يعني أن شيئاً لن يتغير، وأن الصفحة الجديدة التي اعتقد البعض أنها فتحت ما هي إلا صفحة منسوخة عن التي سبقتها.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	رمضان وشوال	حزيران	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٢٥	٩	٣٢	٣	٢٦	٥	٣٧	١٢	٢١	٤	٥٢	٧	٢٨	٩
الأحد	٢٦	١٠	٣٢	٣	٢٦	٥	٣٧	١٢	٢٢	٤	٥٢	٧	٢٨	٩
الإثنين	٢٧	١١	٣١	٣	٢٦	٥	٣٧	١٢	٢٢	٤	٥٣	٧	٢٩	٩
الثلاثاء	٢٨	١٢	٣١	٣	٢٦	٥	٣٧	١٢	٢٢	٤	٥٣	٧	٢٩	٩
الأربعاء	٢٩	١٣	٣١	٣	٢٦	٥	٣٧	١٢	٢٢	٤	٥٤	٧	٣٠	٩
الخميس	٣٠	١٤	٣١	٣	٢٦	٥	٣٧	١٢	٢٢	٤	٥٤	٧	٣٠	٩
الجمعة	١	١٥	٣١	٣	٢٦	٥	٣٨	١٢	٢٣	٤	٥٥	٧	٣١	٩

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير إبراهيم المصري
المدير المسؤول أيمن إبراهيم
الإدارة بسام غنوم
الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس +961.1.650308
صفحة الإنترنت: www.al-aman.com Web page
البريد الإلكتروني: info@al-aman.com E.mail
صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧